

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان  
خلية الاتصال

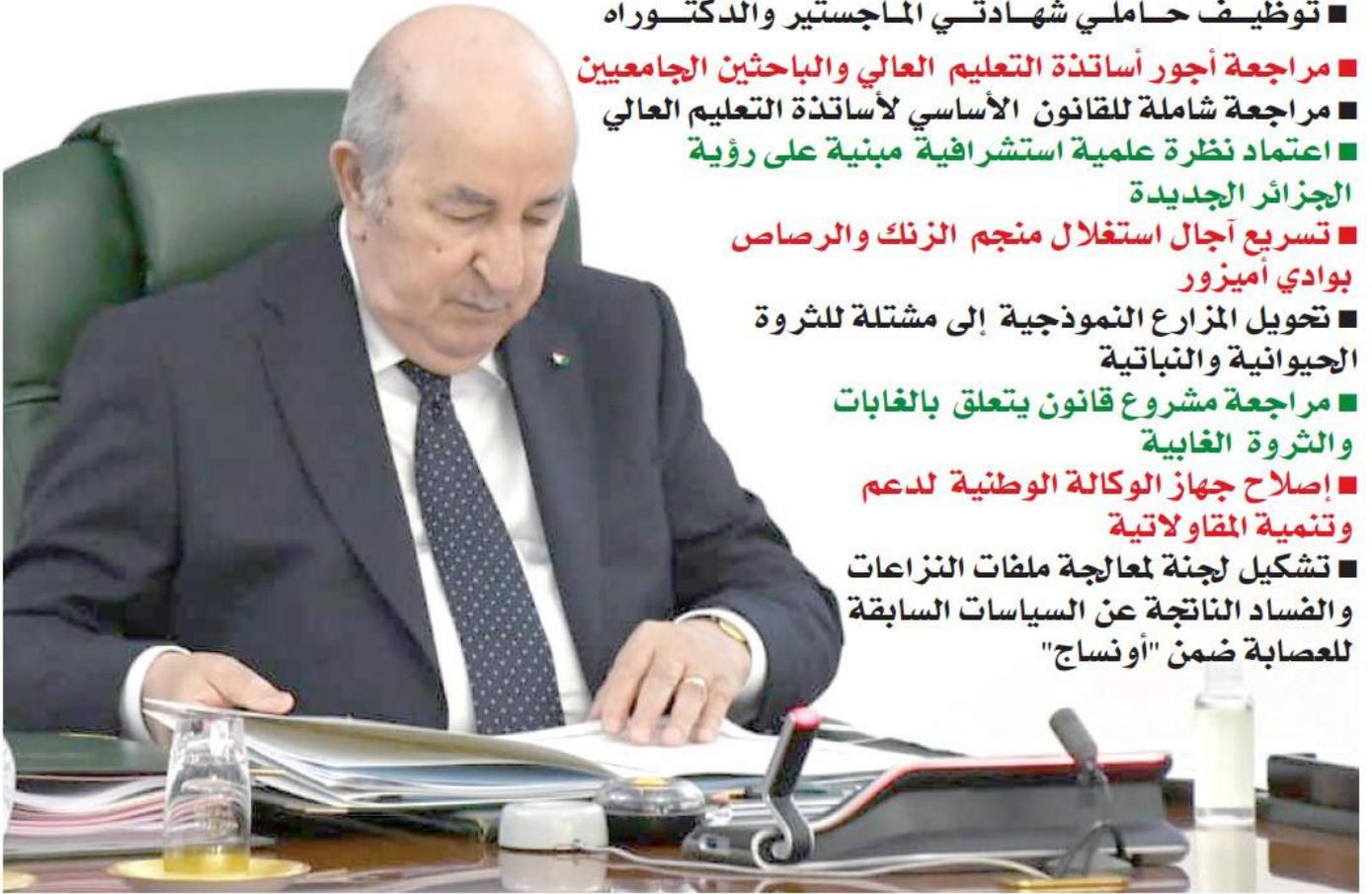
العرض الصحفي الخاص بالقطاع  
الإثنين 15 مارس 2023

# مجلس الوزراء

رئيس الجمهورية يعيد الاعتبار لمكوناتها في اجتماع مجلس الوزراء

# قرارات تاريخية للأسرة الجامعية..

■ الجامعيون المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها وينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة



■ توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه

■ مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين

■ مراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي

■ اعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية

الجزائر الجديدة

■ تسريع آجال استغلال منجم الزنك والرصاص

بوادي اميزور

■ تحويل المزارع النموذجية إلى مشتل للثروة

الحيوانية والنباتية

■ مراجعة مشروع قانون يتعلق بالغابات

والثروة الغابية

■ إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم

وتنمية المقاولاتية

■ تشكيل لجنة لمعالجة ملفات النزاعات

والفساد الناتجة عن السياسات السابقة

للعصابة ضمن "أونساج"

اتخذ قرارات تاريخية في اجتماع مجلس الوزراء

## رئيس الجمهورية يعيد الاعتبار للأستاذ الجامعي

■ الفئة الجامعية المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها وينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة ■ توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ■ مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين ■ مراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي ■ اعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة ■ تسريع آجال استغلال منجم الزنك والرصاص بواد أميزور ■ تحويل المزارع النموذجية إلى مشتل للثروة الحيوانية والنباتية ■ مراجعة مشروع قانون يتعلق بالغابات والثروة الغابية ■ إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ■ تشكيل لجنة لمعالجة ملفات النزاعات والفساد الناتجة عن السياسات السابقة للعصابة ضمن «أونساج»



السيد الرئيس أنه ينبغي ضبط وتحديد الهدف من مراجعته في سياق تحيين ومواكبة دور الغابات والثروة الغابية لتطوير وترقية الاقتصاد الوطني.

وجه السيد الرئيس بإقرار مزيد من التسهيلات لصالح الأسر الجزائرية التي تجتهد في الرفع من مردودية القطاع الفلاحي من خلال استغلال المساحات الغابية لمضاعفة مداخيل هذه الأسر بالطريقة المثلى وغير الضارة بالفطاء الغابي والبيئة.

**حول إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**

ثمن السيد الرئيس التنسيق والانطلاقة المنسجمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

أكد السيد الرئيس أن مهام هذه الوكالة هي مساعدة الشباب ومرافقتهم في نشاطاتهم الخلاقة للثروة ومناصب الشغل.

أن تتم معالجة ملفات النزاعات والفساد الناتجة عن السياسات السابقة للعصابة في إطار أونساج على مستوى آخر من التخصص بعد تشكيل لجنة توكل لها مهمة تصفية هذه الملفات كون هذا الإجراء ليس من اختصاص وزارة المؤسسات الناشئة.

وقبل اختتام مجلس الوزراء تمت المصادقة على قرارات فردية تتضمن تعيينات وإنهاء مهام في وظائف ومناصب عليا في الدولة.

رؤية الجزائر الجديدة المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنوع التخصصات المواكبة للتوجهات العالمية.

**حول استغلال منجم الزنك والرصاص بوادي أميزور بجاية**

أمر السيد الرئيس عقب التنكير بالأهمية الاقتصادية البالغة للمشروع بتقليص كل الأجال المتعلقة بلورشات التقنية الفرعية لتسريع دخوله قيد الاستغلال، خاصة وأن المشروع تجاوز مرحلة التسويات الإدارية.

اعتماد نظام الفرق في العمل وذلك على مدار 24 ساعة لتحقيق تقدم الأشغال لما له من أثر إيجابي على المستوى الوطني.

**حول المزارع النموذجية (التشخيص والافاق)**

أكد السيد الرئيس أن نتائج هذا التصور لم ترق إلى طموحات الدولة التي كانت مسطرة وعليه أمر رئيس الجمهورية بإعداد رؤية جديدة عميقة في غضون شهر واحد تقدم رؤية شاملة تبرز دورها الجديد وإظهارها القانوني الذي يحميها ويحافظ على ديمومتها عبر كامل مناطق الوطن بناء على اختلاف التخصص الفلاحي لكل منطقة.

أمر بأن تتحول المزارع النموذجية إلى مشتل للثروة الحيوانية والنباتية كقاطرة للبحث وتطوير قطاع الفلاحة ضمن عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

**حول مشروع قانون يتعلق بالغابات والثروة الغابية**

قبل المصادقة على مشروع هذا القانون، أكد

ترأس رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد عبد المجيد تبون، أمس الأحد، اجتماعا لمجلس الوزراء تناول مشروع قانون يتعلق بالغابات والثروة الغابية وعروض تخصص عدة قطاعات حسب ما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية هذا نصه الكامل،

ترأس اليوم السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول مشروع قانون يتعلق بالغابات والثروة الغابية وعروض تخصص إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التدابير المتعلقة بحملي شهادتي الماجستير والدكتوراه بعنوان لسنة المالية 2023 واقع وأفاق المدارس العليا للتعليم العالي وآخر متعلق بقطاع المناجم.

بعد افتتاح السيد الرئيس الجلسة والاستماع إلى جدول الأعمال وعرض السيد الوزير الأول لحصيلة الحكومة خلال الأسبوعين الماضيين أسدى السيد الرئيس التعليمات والأوامر والتوجيهات التالية:

**حول التدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه بعنوان السنة المالية 2023**

وافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف حاملي هاتين الشهادتين ضمن المناصب الجامعية.

أمر السيد الرئيس، بناءً على التزامه مع الأساتذة الجامعيين، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية على أن يتم موازنة السيد الرئيس بالمقترحات في أقرب وقت كون هذه الفئة ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها في كل القطاعات.

التحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

مضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة.

اعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على

« الاتحاد البرلماني العربي، اللائحة الأوروبية تستهدف تقويض مكانة الجزائر

الرئيس تبون يسدي حزمة من الأوامر والتوجيهات في مجلس الوزراء

## قرارات هامة للأساتذة والشباب

«مراجعة أجور الأساتذة الجامعيين «توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

«تحويل المزارع النموذجية إلى مشتل للثروة الحيوانية والنباتية

«مراجعة

«المزيد من التسهيلات للعائلات الناشطة في القطاع الفلاحي

القانون الأساسي  
للأستاذ الجامعي

«إعداد رؤية  
جديدة خلال شهر  
للمزارع النموذجية

«نظام الدوام المستمر  
لاستكمال مشروع أميزور

«تقليص آجال الورشات الفرعية  
لاستغلال منجم وادي أميزور

## «تحسين دور الغابات والثروة الغابية لتطوير وترقية الاقتصاد الوطني

«الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

لمرافقة الشباب في مشاريعهم

«معالجة ملفات الفساد الناتجة عن سياسات

سابقة للعصابة ضمن أونساج

«لجنة لتصفية ملفات فساد

«أونساج» بعيدا عن الوزارة



الرئيس تبون يسدي حزمة من الأوامر والتوجيهات في مجلس الوزراء

# قرارات هامة للأساتذة والشباب

مراجعة أجور الأساتذة الجامعيين | توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

«مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الجامعي»  
«إعداد رؤية جديدة خلال شهر للمزارع النموذجية»

■ لجنة لتصفية ملفات فساد "أونساج" بعيدا عن الوزارة	■ تحيين دور الغايات والثروة الغابية لتطوير وترقية الاقتصاد الوطني	■ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية لمرافقة الشباب في مشاريعهم	■ تقليص آجال الورشات الفرعية لاستغلال منجم وادي أميزور	■ المزيد من التسهيلات للعائلات النشطة في القطاع الفلاحي
--	---	---	--	---

أمر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه، أمس، اجتماعا لمجلس الوزراء، بمراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين، وإعادة النظر في القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، ووافق على توظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية. كما وجه تعليمات لإقرار مزيد من التسهيلات، لفائدة الأسر التي تتشبط في مجال استغلال المساحات الغابية، مشددا من جانب آخر على ضرورة تسريع وتيرة إنجاز مشروع استقلال منجم الزنك والرمصاص بواد أميزور ببجاية لما له من أثر إيجابي على المستوى الوطني، وكذا معالجة ملفات النزاعات والفساد المرتبطة بـ"أونساج"، من خلال لجنة مستقلة عن الوزارة الوصية.

محمد ب.

العالي والبحث العلمي. وحث على مضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، كونها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة، مع اعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنوع التخصصات المواكبة للتوجهات العالمية.

حسب بيان لرئاسة الجمهورية، فقد استهل اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، أمس، بالاستماع إلى عرض الوزير الأول حول حصيلة الحكومة خلال الأسبوعين الماضيين، قبل الانتقال إلى ملفات المطروحة في جدول أعمال الاجتماع والتي شملت مشروع قانون يتعلق بالغايات والثروة الغابية وعروضا تخص إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية، التدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه بعنوان السنة المالية 2023، واقع وأفاق المدارس العليا للتعليم العالي، علاوة على عرض يتعلق بقطاع المناجم، حيث أسدى السيد الرئيس تعليمات وأوامر وتوجيهات بشأن كل ملف من الملفات المعروضة.

مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين

خلال استعراضه للتدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه بعنوان السنة المالية 2023، وافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف وإدماج حاملي هاتين الشهادتين، ضمن المناصب الجامعية. وبناء على التزامه مع الأساتذة الجامعيين، أمر السيد الرئيس بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، على أن يتم موافاته بالمقترحات في أقرب وقت، كون هذه الفئة، على حد تأكيد، ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة، باعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها في كل القطاعات، كما وجه السيد رئيس الجمهورية بالتحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم

# مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين

بناء على  
التزامه  
معهم  
الرئيس  
تبون يأمر:

□ مهلة شهر  
لتقديم رؤية عميقة  
وشاملة حول المزارع  
النموذجية

□ تشكيل لجنة  
لتصفية ملفات  
"أونساج"  
الشائكة

□ التحضير لمراجعة  
شاملة للقانون  
الأساسي لأساتذة  
التعليم العالي

□ إيلاء الأساتذة  
والباحثين  
باهتمام خاص  
من الدولة

□ توظيف  
وإدماج حاملي  
شهادتي الماجستير  
والدكتوراه



بناء على التزامه معهم .. الرئيس تبون يأمر:

## مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين

- توظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه
- إيلاء الأساتذة والباحثين باهتمام خاص من الدولة
- التحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي
- تشكيل لجنة لتصفية ملفات "أونساج" الشائكة
- مهلة شهر لتقديم رؤية عميقة وشاملة حول المزارع النموذجية

ترأس، أمس، عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول مشروع قانون يتعلق بالفابات والثروات الغابية، وعروضا تخصص إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، التدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، بعنوان السنة المالية 2023، واقع وأفاق المدارس العليا للتعليم العالي، وآخر متعلق بقطاع المناجم.

وفي الشق المتعلق بمشروع قانون يتعلق بالفابات والثروة الغابية، أكد الرئيس أنه ينبغي ضبط وتحديد الهدف من مراجعته، في سياق تحيين ومواكبة دور الفابات والثروة الغابية لتطوير وترقية الاقتصاد الوطني.

ووجه الرئيس بإقرار مزيد من التسهيلات لصالح الأسر الجزائرية، التي تجتهد في الرفع من مردودية القطاع الفلاحي، من خلال استغلال المساحات الغابية، لمضاعفة مداخيل هذه الأسر، بالطريقة المثلى، وغير الضارة بالغطاء الغابي والبيئة. أما ما تعلق بإصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثمن الرئيس التنسيق والانطلاقة المنسجمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وأكد الرئيس أن مهام هذه الوكالة هي مساعدة الشباب ومراعاتهم في نشاطاتهم الخلاقة للثروة ومناصب الشغل، على أن تتم معالجة ملفات النزاعات والفساد الناتجة عن السياسات السابقة للعصابة. في إطار "أونساج"، على مستوى آخر من التخصص، بعد تشكيل لجنة توكل لها مهمة تصفية هذه الملفات، كون هذا الإجراء ليس من اختصاص وزارة المؤسسات الناشئة

وقبل اختتام مجلس الوزراء تمت المصادقة على قرارات هربية تتضمن تعيينات وإنهاء مهام في وظائف ومناصب عليا في الدولة.



أما فيما يتعلق بالمزارع النموذجية، أكد الرئيس أن نتائج هذا التصور لم ترق إلى طموحات الدولة التي كانت مسطرة، وعليه أمر رئيس الجمهورية بإعداد رؤية جديدة عميقة، في غضون شهر واحد، تقدم رؤية شاملة، تبرز دورها الجديد وإطارها القانوني، الذي يحميها ويحافظ على ديمومتها، عبر كامل مناطق الوطن، بناء على اختلاف التخصص الفلاحي لكل منطقة. كما أمر الرئيس تبون بأن تتحول المزارع النموذجية إلى مشتتة للثروة الحيوانية، والنباتية، كقاطرة للبحث وتطوير قطاع الفلاحة، ضمن عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنوع التخصصات، المواكبة للتوجهات العالمية.

وبخصوص استغلال منجم الزنك والرمصاص بواد أميزور بجاية، أمر الرئيس، عقب التنكير بالأهمية الاقتصادية البالغة للمشروع، بتقليص كل الأجل المتعلقة بالورشات التقنية الفرعية، لتسريع دخوله قيد الاستغلال، خاصة وأن المشروع تجاوز مرحلة التسويات الإدارية، مع اعتماد نظام الفرق في العمل، وذلك على مدار 24 ساعة، لتحقيق تقدم الأشغال، لما له من أثر إيجابي على المستوى الوطني.

### مهيد . ب

وبعد افتتاح الرئيس الجلسة، والاستماع إلى جدول الأعمال، وعرض السيد الوزير الأول لحصيلة الحكومة خلال الأسبوعين الماضيين، أسدى السيد الرئيس التعليمات والأوامر والتوجيهات التالية:

واضح الرئيس تبون على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المتضمنة توظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، بعنوان السنة المالية 2023 ضمن المناصب الجامعية.

وأمر الرئيس، بناء على التزامه، مع الأساتذة الجامعيين، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، على أن يتم موازنة الرئيس بالمقترحات في أقرب وقت، كون هذه الفئة ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة، وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها، في كل القطاعات، مع التحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة، التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ومضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للحلقة في التخصصات والشعب العلمية، لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة، مع اعتماد نظرة علمية استثمارية مبنية على رؤية الجزائر

وافق على توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية

## الرئيس يأمر بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين

### ● أوامر بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي

أمر رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين. كما وافق على مقترحات وزير التعليم العالي بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه. وفي نفس السياق وجه الرئيس تبون، بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي.

التي يقوم بها الموظفون المتقاعدون من حاملي الشهادات المذكورين. وقد خصصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 5310 منصب مالي جديد لتوظيف حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير، منها 2555 منصب موجه لفئة أستاذ مساعد صنف (ب)، 601 موجه للباحثين في مراكز البحث و556 مخصص للعائدين من المنحة». وأشار الوزير إلى أن قطاعه «لم يحصل على هذا العدد الهام من المناصب المالية منذ عشر سنوات»، معتبرا أن هذا التوظيف من شأنه «المساهمة في تحسين وعية التعليم والتكوين العالين».

ولفت الوزير، إلى أن القطاع «يواصل العمل من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتوظيف حاملي شهادتي الدكتوراه والماستر والماجستير»، لاسيما من خلال مراجعة المنظومة القانونية، مستدلا في هذا الصدد بمشروع تعديل المرسوم التنفيذي الخاص بالنشاطات الخارجية من أجل إدراج صيغة توظيف حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير وذلك عن طريق «عقود قابلة للتجديد»، إلى جانب تعديل المرسوم التنفيذي رقم 21-144 لإدراج توظيف هؤلاء في إطار «عقود بحث».

ع ٤٤٤٤



ناقش مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس، برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، التدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، بعنوان السنة المالية 2023، حيث وافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المتعلقة بتوظيف وإدماج حاملي هاتين الشهادتين، ضمن المناصب الجامعية.

كما أمر الرئيس، بناء على التزامه، مع الأساتذة الجامعيين، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، على أن يتم موازنة السيد الرئيس بالمقترحات في أقرب وقت، كون هذه الفئة ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة، وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمتها، في كل القطاعات.

كما أسدى رئيس الجمهورية، تعليمات بالحضير لمراجعة شاملة، للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، بما يتناسب مع الديناميكية والإستراتيجية الجديدة، التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، كما شدد على ضرورة مساهمة الجهود لاستقطاب أكبر، للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة. ودعا الرئيس أيضا إلى اعتماد نظرة علمية استشرافية

مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المثبتة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنوع التخصصات، المراكية للتوجهات العالمية. وكان الوزير كمال بداري قد كشف مؤخرا، أن مصالحه تحضر لصياغة تنظيم جديد يسمح لحاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير بالتوظيف لممارسة أنشطة البحث بتوقيت جزئي، كما يقترح الوزير إعادة النظر في السعر الساعي لنشاطات التعليم والتكوين

## رئيس الجمهورية يوافق خلال مجلس الوزراء على مقترحات وزير القطاع توظيف وإدماج حاملي الماجستير والدكتوراه

- مراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي • تحسين أجور الأساتذة والباحثين على اختلاف درجاتهم • جهود أكبر لاستقطاب الطلبة في التخصصات والشعب العلمية
- اعتماد نظرة علمية استشرافية لمواكبة التوجهات العالمية

وافق رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الأحد، على مقترح لوزير التعليم العالي بتوظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، إلى جانب مراجعة أجور أساتذة القطاع، فيما أمر بتسهيل استغلال الأسر للمساحات الغابية، مشددا على معالجة ملفات الفساد الخاصة بوكالة "أونساج" على مستوى آخر وتشكيل لجنة لتصفية هذه القضايا.

### سفيان - ع

حسب بيان توج اجتماع مجلس الوزراء، فإن رئيس الجمهورية وافق على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المتضمنة توظيف وإدماج حاملي هاتين الشهادتين، ضمن المناصب الجامعية، كما أمر بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، على أن يتم موافاته بالمقترحات في أقرب وقت، كون هذه الفئة ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة، وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها، في كل القطاعات.

كما أمر الرئيس تبون بالتحضير لمراجعة شاملة، للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة، التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ومضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر، للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة، فضلا عن اعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية



في التعليم العالي والاهتمام أكثر، بتنوع التخصصات، المواكبة للتوجهات العالمية، وحول ملف إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ثمن رئيس الجمهورية، حسب البيان، التنسيق والانطلاقة المنسجمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، مؤكدا أن مهام هذه الوكالة هي مساعدة الشباب ومرافقتهم في نشاطاتهم الخلاقة للثروة ومناصب الشغل.

وشدد الرئيس تبون على معالجة ملفات النزاعات والفساد الناتجة عن السياسات السابقة للعصابة، في إطار "أونساج"، على مستوى آخر من

الغابي والبيئة. وبشأن استغلال منجم الزنك والرصاص بواد أميزور ببجاية، أمر رئيس الجمهورية عقب التذكير بالأهمية الاقتصادية البالغة للمشروع، بتقليص كل الأجال المتعلقة بالورشات التقنية الفرعية، لتسريع دخوله قيد الاستغلال، خاصة أن المشروع تجاوز مرحلة التسويات الإدارية، وكذا اعتماد نظام الفرق في العمل، وذلك على مدار 24 ساعة، لتحقيق تقدم الأشغال، لما له من أثر إيجابي على المستوى الوطني. وحول المزارع النموذجية (التشخيص والآفاق)، أكد رئيس الجمهورية أن نتائج هذا التصور لم ترق إلى طموحات الدولة التي كانت مسطرة، وعليه أمر بإعداد رؤية جديدة عميقة، في غضون شهر واحد، تقدم رؤية شاملة، تبرز دورها الجديد وإطارها القانوني، الذي يحميها ويحافظ على ديمومتها، عبر كامل مناطق الوطن، بناء على اختلاف التخصص الفلاحي لكل منطقة، كما أمر بأن تتحول المزارع النموذجية إلى مشتل للثروة الحيوانية، والنباتية، كقاطرة للبحث وتطوير قطاع الفلاحة، ضمن عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

الرئيس تبون يأمر خلال اجتماع مجلس الوزراء

## مراجعة القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وأجورهم

■ تأكيد على ضرورة الاهتمام أكثر بتنوع التخصصات المواكبة للتوجهات العالمية

■ إقرار مزيد من التسهيلات لصالح الأسر التي تجتهد في الرفع من مردودية القطاع الفلاحي

ترأس، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون أمس الأحد اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول مشروع قانون يتعلق بالقبابات والثروات الغابية، وعروضا تخص إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، التدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، بعنوان السنة المالية 2023، واقع وأفاق المدارس العليا للتعليم العالي، حيث أمر في هذا السياق بمراجعة القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وأجورهم حسبما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية.

■ رضوان م



■ وبعد افتتاح الرئيس للجلسة، والاستماع إلى جدول الأعمال، وعرض السيد الوزير الأول لحصيلة الحكومة خلال الأسبوعين الماضيين، أسدى السيد الرئيس تعليمات وتوجيهات تخص التدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، بعنوان السنة المالية 2023 حيث وافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المتضمنة توظيف وإدماج حاملي هاتين الشهادتين، ضمن المناصب الجامعية.

وأمر السيد الرئيس، بناء على التزامه، مع الأساتذة الجامعيين، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، على أن يتم موافاة السيد الرئيس بالمقترحات في أقرب وقت، كون هذه الفئة ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة، وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها، في كل القطاعات.

كما أمر أيضا بالتحضير لمراجعة شاملة، للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة، التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وكذا مضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر، للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة.

وتابع البيان أن " الرئيس أمر أيضا باعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنوع التخصصات، المواكبة للتوجهات العالمية".

أما فيما يخص استغلال منجم الزنك والرمصاص بواد أميزور، بجاية أمر السيد الرئيس، عقب التذكير بالأهمية الاقتصادية البالغة للمشروع، بتقليص كل الأجل المتعلقة بالورشات التقنية الفرعية، لتسريع

السيد الرئيس بإقرار مزيد من التسهيلات لصالح الأسر الجزائرية، التي تجتهد في الرفع من مردودية القطاع الفلاحي، من خلال استغلال المساحات الغابية، لمضاعفة مداخل هذه الأسر، بالطريقة المثلى، وغير الضارة بالغطاء الغابي والبيئة.

أما عن إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثمن السيد الرئيس التنسيق والانطلاقة المنسجمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. كما أكد السيد الرئيس أن مهام هذه الوكالة هي مساعدة الشباب ومرافقتهم في نشاطاتهم الخلاقة للثروة ومناصب الشغل.

وطالب الرئيس أن تتم معالجة ملفات النزاعات والفساد الناتجة عن السياسات السابقة للمصايب، في إطار أونساج، على مستوى آخر من التخصص بعد تشكيل لجنة توكل لها مهمة تصفية هذه الملفات، كون هذا الإجراء ليس من اختصاص وزارة المؤسسات الناشئة وقبل اختتام مجلس الوزراء تمت المصادقة على قرارات فردية تتضمن تميمينات وإنهاء مهام في وظائف ومناصب عليها في الدولة.

دخوله قيد الاستغلال، خاصة وأن المشروع تجاوز مرحلة التسويات الإدارية مع اعتماد نظام الفرق في العمل، وذلك على مدار 24 ساعة، لتحقيق تقدم الأشغال، لما له من أثر إيجابي على المستوى الوطني. أما بخصوص المزارع النموذجية أكد السيد الرئيس أن نتائج هذا التصور لم ترق إلى طموحات الدولة التي كانت مسطرة، وعليه أمر رئيس الجمهورية بإعداد رؤية جديدة عميقة، في غضون شهر واحد، تقدم رؤية شاملة، تبرز دورها الجديد وإطارها القانوني، الذي يحميها ويحافظ على ديمومتها، عبر كامل مناطق الوطن، بناء على اختلاف التخصص الفلاحي لكل منطقة.

وأمر الرئيس تبون بأن تتحول المزارع النموذجية إلى مشتلة للثروة الحيوانية، والنباتية، كقاطرة للبحث وتطوير قطاع الفلاحة، ضمن عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

وحول مشروع قانون يتعلق بالغابات والثروة الغابية وقبل المصادقة على مشروع هذا القانون، أكد السيد الرئيس أنه ينبغي ضبط وتحديد الهدف من مراجعته، في سياق تحيين ومواكبة دور الغابات والثروة الغابية لتطوير وترقية الاقتصاد الوطني كما وجه

## تم إقرارها في اجتماع مجلس الوزراء أمس هذه قرارات تبون

أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه أمس الأحد اجتماعا لمجلس الوزراء، بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، على أن يتم موافاته بالمقترحات "في أقرب وقت"، لأن هذه الفئة ينبغي أن تحظى بـ "اهتمام خاص من الدولة، وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها في كل القطاعات"، وفق ما ذكر بيان لرئاسة الجمهورية.

مسطرة، أمرا بإعداد رؤية جديدة عميقة في غضون شهر واحد، تقدم رؤية شاملة تبرز دورها الجديد وإطارها القانوني الذي يحميها ويحافظ على ديمومتها عبر كامل مناطق الوطن، بناء على اختلاف التخصص الفلاحي لكل منطقة.

كما أمر الرئيس بأن تتحول المزارع النموذجية إلى مشتل للثروة الحيوانية والنباتية كقائفة للبحث وتطوير قطاع الفلاحة ضمن عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

ويخصوص مشروع قانون يتعلق بالغابات والثروة الغابية، وقبل المصادقة عليه، أكد الرئيس أنه ينبغي "ضبط وتحديد الهدف من مراجعته في سياق تحيين ومواكبة دور الغابات والثروة الغابية لتطوير وترقية الاقتصاد الوطني"، مسديا تعليمات بإقرار مزيد من التسهيلات لصالح الأسر الجزائرية التي تجتهد في رفع مردودية القطاع الفلاحي، من خلال استغلال المساحات الغابية لمضاعفة مداخيل هذه الأسر بالطريقة المثلى وغير الضارة بالغطاء الغابي والبيئة.

وبالنسبة لإصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ثمن الرئيس التنسيق والانطلاقة المنسجمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي واقتصاد المعرفة، والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. وفي هذا الصدد، أكد أن مهام هذه الوكالة هي مساعدة الشباب ومرافقتهم في نشاطاتهم الخلاقة للثروة ومناصب الشغل.

كما أمر تبون بأن تتم معالجة ملفات النزاعات والفساد الناتجة عن السياسات السابقة للعصابة، في إطار "أنساج"، على مستوى آخر من التخصص، بعد تشكيل لجنة توكل لها مهمة تصفية هذه الملفات، لأن هذا الإجراء ليس من اختصاص وزارة المؤسسات الناشئة.

م.ف.ع



للتوجهات العالمية". وتناول الاجتماع أيضا مشروع قانون يتعلق بالغابات والثروات الغابية، وعروضا تخص إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وآخر متعلقا بقطاع المناجم.

وفي هذا الصدد، أمر الرئيس بتقليص كل الأجال المتعلقة بالورشات التقنية الفرعية بشأن استغلال منجم الزنك والرصاص بواد أميزور في بجاية، لتسريع دخوله قيد الاستغلال، خاصة أن المشروع تجاوز مرحلة التسويات الإدارية.

وحول نظام العمل، وجه الرئيس الوزير الوصي على المشروع إلى اعتماد نظام الفرق في العمل، وذلك على مدار 24 ساعة، لتحقيق تقدم الأشغال، لما له من أثر إيجابي على المستوى الوطني، وفقا لما أورده المصدر نفسه. وحول المزارع النموذجية، أكد تبون تحت عنوان "التشخيص والأفاق" أن نتائج هذا التصور لم ترق إلى طموحات الدولة التي كانت

### م.ف.عثماني

● بعد افتتاح الرئيس الجلسة والاستماع إلى جدول الأعمال، أسدى عدة تعليمات، في مقدمتها مراجعة أجور الأساتذة، والموافقة على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف وإدماج حاملي هاتين الشهادتين ضمن المناصب الجامعية، إلى جانب التحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. كما أمر تبون بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى اعتماد "نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي، والاهتمام أكثر بتنوع التخصصات المواكبة

## مخرجات اجتماع مجلس الوزراء

# رئيس الجمهورية يأمر بمراجعة أجور التعليم العالي وتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

ترأس، أمس رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، عبد المجيد تبون، اجتماعا لمجلس الوزراء تناول مشروع قانون يتعلق بالفئات والثروة الغابية وعروضا تخص عدة قطاعات، حسبما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية، هذا نصه الكامل:

تحسين ومراقبة دور الفئات والثروة الغابية لتطوير وترقية الاقتصاد الوطني. وجه الرئيس، بإقرار مزيد من التسهيلات لصالح الأسر الجزائرية التي تبتعد في الرفع من مردودية القطاع الفلاحي، من خلال استغلال المساحات الغابية لمضاعفة مداخيل هذه الأسر بالطريقة السليمة وغير الضارة بالفناء الغابي والبيئة.

### حول إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية

تمنح رئيس الجمهورية، التنسيق والانطلاقة المنسجمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة.

كما أكد الرئيس، أن مهام هذه الوكالة هي مساعدة الشباب ومرافقتهم في نشاطاتهم الخلاقية للثروة ومناصب الشغل. أن تتم معالجة ملفات النزاعات والفساد الناتجة عن السياسات السابقة للمصاغة، في إطار أوتساج، على مستوى آخر من التخصص بعد تشكيل لجنة توكل لها مهمة تصفية هذه الملفات، كون هذا الإجراء ليس من اختصاص وزارة المؤسسات الناشئة.

وقبل اختتام مجلس الوزراء، تمت المصادقة على قرارات فردية تتضمن تعيينات وإنهاء مهام في وظائف ومناصب عليا في الدولة.



وأطارها القانوني الذي يحسبها ويحافظ على ديمومتها عبر كامل مناطق الوطن، بناء على اختلاف التخصص الفلاحي لكل منطقة. أمر بأن تتحول المزارع النموذجية إلى مشغلة للثروة الحيوانية والنباتية كفاطرة للبحث وتطوير قطاع الفلاحة ضمن عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

### حول مشروع قانون يتعلق بالفئات والثروة الغابية

قبل المصادقة على مشروع هذا القانون، أكد السيد الرئيس أنه ينبغي ضبط وتحديد الهدف من مراجعته في سياق

الجامعين، بمراجعة أجر أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، على أن يتم موازنة الرئيس بالمقترحات في أقرب وقت، كون هذه الفئة ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة وباعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها في كل القطاعات. التحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

مضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، لأنها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة. اعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنوع التخصصات المواكبة للتوجهات العالمية

### حول استقلال متجم الزنك والرمصاص بواد أميزور، بجاية

أمر الرئيس تبون، عقب التذكير بالأهمية الاقتصادية البالغة للمشروع، بتقليص كل الأجال المتعلقة بالورشات التقنية

من ترأس، عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول مشروع قانون يتعلق بالفئات والثروة الغابية وعروضا تخص إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، التدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه بحران السنة المالية 2023. وقع وأناقى المدارس العليا للتعليم العالي وأخر متعلق بقطاع المناجم.

بعد افتتاح الرئيس الجلسة والاستماع إلى جدول الأعمال وعرض الوزير الأول لهيئة الحكومة خلال الأسبوعين العاضيين، أسدى الرئيس التعليمات والأوامر والتوجيهات التالية:

### حول التدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه بعنوان السنة المالية 2023

وافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف وإمماج حاملي هاتين الشهادتين، ضمن المناصب الجامعية. أمر الرئيس، بناء على التزامه مع الأساتذة



CONSEIL DES MINISTRES

# LE PRÉSIDENT BOUSCULE LE STATU QUO

## AU SEIN DE L'UNIVERSITÉ

**1** Hausse des salaires des enseignants universitaires et chercheurs. **2** Révision globale du statut des enseignants du supérieur.

**3** Intéresser les étudiants à opter pour les filières scientifiques. **4** Délaisser les méthodes classiques et diversifier les spécialités au diapason des tendances mondiales.

CONSEIL DES MINISTRES

## LE PRÉSIDENT BOUSCULE LE STATU QUO AU SEIN DE L'UNIVERSITÉ

*Le président de la République, Chef suprême des Forces armées, ministre de la Défense nationale, M. Abdelmadjid Tebboune, a présidé, hier, une réunion du Conseil des ministres consacrée à un projet de loi relatif aux forêts et au patrimoine forestier, et à des exposés relatifs à la réforme de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat (ANADE), les dispositions relatives aux titulaires de diplômes de magistère et de doctorat au titre de l'exercice 2023, l'état et les perspectives des Écoles supérieures de l'Enseignement supérieur et le secteur des Mines, a indiqué un communiqué de la présidence de la République. Après l'ouverture de la réunion par le président de la République, la lecture de l'ordre du jour et la présentation par le Premier ministre, du bilan d'activité du gouvernement au cours des deux dernières semaines, Monsieur le Président a donné les instructions et orientations suivantes :*

### ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

#### RECRUTEMENT DES TITULAIRES DE DIPLOMÉS DE MAGISTÈRE ET DE DOCTORAT

Le président de la République a approuvé les propositions du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, prévoyant le recrutement des titulaires de ces deux diplômes dans les postes universitaires.

Monsieur le Président a ordonné, dans le cadre de son engagement auprès des enseignants universitaires, la révision des salaires des enseignants du Supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus, enjoignant de lui soumettre des propositions dans les meilleurs délais, car l'État doit accorder un intérêt particulier à cette catégorie, qui constitue la matière grise et la soupape de sécurité de l'Algérie dans tous les secteurs.

Préparer une révision globale du statut des enseignants du Supérieur en accord avec la dynamique et la nouvelle stratégie du secteur de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

Redoubler d'efforts pour attirer davantage d'étudiants dans les spécialités et filières scientifiques, qui représentent le réservoir de la nation pour les différentes institutions de l'État.

Adopter une vision scientifique proactive basée sur l'approche de l'Algérie nouvelle qui prévoit de délaisser les méthodes classiques dans l'enseignement supérieur au profit de la diversification des spécialités au diapason des tendances mondiales.



dans un mois, qui dégagerait une approche globale à même de mettre en avant le nouveau rôle de ces fermes et le cadre juridique devant les régir et en préserver la pérennité à travers toutes les régions du pays, en fonction de la vocation agricole de chaque région.

- Le président de la République a enjoint de transformer les fermes-pilotes en pépinières pour les ressources animales et végétales, soit une locomotive pour la recherche et le développement du secteur agricole, dans le cadre du processus de développement de l'économie nationale.

# EL MOUDJAHID

## RÉFORME DU DISPOSITIF

- Monsieur le président a salué la coordination et la synergie entre le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, et le ministère de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des Micro-entreprises.

■ Révision des salaires des enseignants du Supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus

■ Délaisser les méthodes classiques dans l'Enseignement supérieur au profit de la diversification des spécialités au diapason des tendances mondiales

■ Préparer une révision globale du statut des enseignants du Supérieur en accord avec la dynamique et la nouvelle stratégie du secteur de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique

■ Redoubler d'efforts pour attirer davantage d'étudiants dans les spécialités et filières scientifiques, qui représentent le réservoir de la nation pour les différentes institutions de l'État

## CONSEIL DES MINISTRES

# TEBBOUNE ORDONNE LA RÉVISION DU STATUT ET DES SALAIRES DES ENSEIGNANTS UNIVERSITAIRES

- **Facilitations aux familles exploitant les espaces forestiers.**

- **Ansej : mise en place d'une commission de traitement des dossiers de litiges et de corruption.**



## CONSEIL DES MINISTRES

# Tebboune ordonne la révision du statut et des salaires des enseignants universitaires

**LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE, CHEF SUPRÊME DES FORCES ARMÉES, MINISTRE DE LA DÉFENSE NATIONALE, ABDELMADJID TEBBOUNE, A PRÉSIDÉ, HIER, une réunion du Conseil des ministres consacrée à un projet de loi relatif aux forêts et au patrimoine forestier et à des exposés sur la réforme de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat, les dispositions relatives aux titulaires de diplômes de magistère et de doctorat au titre de l'exercice 2023, l'état et perspectives des Ecoles supérieures de l'enseignement supérieur et le secteur des mines.**



**A**près l'ouverture de la réunion par le président de la République, la lecture de l'ordre du jour et la présentation par le Premier ministre du bilan d'activité du gouvernement au cours des deux dernières semaines, le chef de l'Etat a donné les instructions et orientations suivantes : Concernant les dispositions relatives aux titulaires de diplômes de magistère et de doctorat au titre de l'exercice 2023, le président de la République a approuvé les propositions du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, prévoyant le recrutement des titulaires de ces deux diplômes dans les postes universitaires. Le président Tebboune a ordonné, dans le cadre de son engagement auprès des enseignants universitaires, la révision des salaires des enseignants du supérieur et des chercheurs universitaires, tous

grades scientifiques confondus, enjoignant de lui soumettre des propositions dans les meilleurs délais, car l'Etat doit accorder un intérêt particulier à cette catégorie, qui constitue la matière grise et la soupape de sécurité de l'Algérie dans tous les secteurs.

Le chef de l'Etat a également ordonné de préparer une révision globale du statut des enseignants du supérieur en accord avec la dynamique et la nouvelle stratégie du secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et de redoubler d'efforts pour attirer davantage d'étudiants dans les spécialités et filières scientifiques, qui représentent le réservoir de la nation pour les différentes institutions de l'Etat. Il s'agit aussi d'adopter une vision scientifique proactive basée

sur l'approche de l'Algérie nouvelle qui prévoit de délaisser les méthodes classiques dans l'enseignement supérieur au profit de la diversification des spécialités au diapason des tendances mondiales.

## Conseil des ministres Le dossier des titulaires de magistère et de doctorat au menu



**L**e président de la République, Chef suprême des Forces armées, ministre de la Défense nationale, M. Abdelmadjid Tebboune a présidé, hier dimanche, une réunion du Conseil des ministres consacrée au projet de loi relatif aux forêts et aux richesses forestières et à des exposés relatifs à plusieurs secteurs, indique un

communiqué de la Présidence de la République.

«Le président de la République, Chef suprême des Forces armées, ministre de la Défense nationale, M. Abdelmadjid Tebboune, préside, en ce moment, une réunion du Conseil des ministres consacrée au projet de loi relatif aux forêts et aux richesses forestières, et à des ex-

posés sur la réforme de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat (ANADE), les dispositions relatives aux titulaires de diplômes de magistère et de doctorat au titre l'exercice 2023, l'état et perspectives des Ecoles supérieures de l'enseignement supérieur et le secteur des mines», lit-on dans le communiqué.

## LE DOSSIER LARGEMENT «FOUILLÉ», HIER, EN CONSEIL DES MINISTRES

# L'Algérie explore ses mines

LE PRÉSIDENT a signalé l'urgence de l'entrée en exploitation de la mine de zinc et de plomb de Oued Amizour.

■ SAÏD BOUCETTA

Le président de la République a réuni, hier, le Conseil des ministres autour de dossiers importants et très attendus, notamment les mesures relatives aux titulaires de diplômes de maîtrise et de doctorat de l'année en cours et ceux liés à l'exploitation de la mine de zinc-plomb de Oued Amizour, à Béjaïa. Ce grand dossier, dont l'étape juridique et administrative a été bouclée, doit entrer dans sa phase active. Soulignant «l'extrême importance économique du projet», le Président «a ordonné la réduction de tous les délais liés aux sous-ateliers techniques». L'objectif étant de hâter l'entrée en exploitation de la mine. Vu le caractère stratégique du projet, Abdelmadjid Tebboune a insisté sur l'adoption du système H24. La mine de Oued Amizour, avec celles de fer à Tindouf et de phosphate à Tébessa, constitue l'un des grands projets structurants sur lequel repose la relance de l'économie et sa diversification. Sur le sujet de l'enseignement supérieur, le chef de l'État a approuvé les propositions du ministre de tutelle, qui «prévoient l'intégration des titulaires de ces deux diplômes dans les fonctions universitaires», rapporte un communiqué de la présidence de la République. Sur le même sujet, le président Tebboune «a ordonné la révision des salaires des professeurs de l'enseignement supérieur et des chercheurs universitaires de tous les diplômes universitaires», souligne la même source qui retient que cette mesure est assujettie à des propositions que formulera le gouvernement «dans les meilleurs délais». Le chef de l'État a mis en exergue l'intérêt particulier que devra accorder l'État à cette catégorie de la société. Dans le même ordre d'idées, le président de la République a instruit le gouvernement dans le sens d'«une révision complète du statut des professeurs de l'enseignement supérieur, conformément au nouveau dynamisme et à la nouvelle stratégie dont témoigne le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche



scientifique», rapporte la même source.

Au chapitre agricole, le Conseil des ministres a ouvert le dossier des fermes pilotes, dont l'organisation actuelle ne répond pas aux attentes de l'État a souligné, en substance, le président de la République. Les résultats décevants de ces établissements agricoles publics oblige à changer de cap dans leur gestion, voire même de leur statut. Pour cela, le président Tebboune a ordonné l'élaboration d'une nouvelle vision. Il a fixé un délai d'un mois au ministre de tutelle pour présenter un nouveau schéma d'organisation des fermes pilotes, qui met en évidence ses nouvelles missions appuyé par un cadre juridique fonctionnel et susceptible d'amener ces établissements à plus de rentabilité, tout en assurant la protection du domaine public. Le Président a souligné la nécessité de tenir compte des spécificités régionales de ces fermes, selon leur implantation géographique, d'où leur spécialisation. Tous ces aspects doivent trouver une place dans le nouvel encadrement organisationnel et juridique. En somme, le chef de

l'État préconise de faire des fermes pilotes des pépinières orientées principalement pour sauvegarder et développer les richesses animale et végétale du pays. Ces fermes doivent être les locomotives de la recherche et développement dans le secteur agricole. Ce seront le bras armé scientifique et économique de l'agriculture nationale.

Toujours dans l'agriculture, le Conseil des ministres a examiné un projet de loi relatif aux forêts et à la richesse forestière. À ce propos, le président de la République a retenu de la révision du texte de loi, la nécessaire consécration du «rôle des forêts et des richesses forestières pour le développement et la promotion de l'économie nationale». Sur le rôle régulateur de l'État dans l'économie, le Conseil des ministres a examiné la réforme de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat (Anade).

Le Président a souligné que les missions de cette agence «sont d'aider les jeunes et de les accompagner dans leurs activités de création de richesses et d'emplois».

S.B.

LA DÉCISION A ÉTÉ PRISE HIER PAR LE PRÉSIDENT TEBBOUNE EN CONSEIL DES MINISTRES

## Les salaires des enseignants universitaires seront revalorisés

● Le président de la République a rendu, à l'occasion, un hommage appuyé à la communauté des enseignants et chercheurs universitaires et a insisté sur l'obligation de lui accorder le plus grand intérêt.

Les enseignants universitaires et les chargés de recherches vont bénéficier d'une revalorisation éminente de leur salaire. C'est l'une des principales décisions du Conseil des ministres tenu hier sous la présidence du Président de la République, Abdel-Madjid Tebboune. Lors de la même réunion, le président de la République a par ailleurs validé les propositions du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, portant sur l'intégration des titulaires de doctorats et de magister dans les programmes de recrutement lancés dans le secteur. La décision répond à une revendication portée par des milliers de diplômés ayant conclu des cursus de formations post-graduées et n'ayant pas bénéficié de recrutements directs dans les établissements universitaires. L'autre bonne nouvelle pour les universitaires, c'est la révision annoncée de leur statut particulier, en adéquation avec la nouvelle dynamique et la nouvelle stratégie de développement que connaît l'Enseignement supérieur, développe en substance un communiqué de la présidence. Sur ce volet, des instructions ont ainsi été données pour préparer un cadre incitatif pour une plus grande orientation des étudiants vers les filières scientifiques, et la diversification des spécialités enseignées selon les grandes tendances de formation dans le monde. Le président de la République a rendu, à l'occasion, un hommage appuyé à la communauté des enseignants et chercheurs universitaires et a insisté sur l'obligation de lui accorder le plus grand intérêt, car constituant la «matière grise» du pays et le garant de sa sécurité pour ses apports dans plusieurs secteurs, rapporte en substance le même communiqué. Le Conseil des ministres s'est également intéressé au cas des fermes pilotes et dont le bilan a été jugé en deçà des objectifs tracés. Le



président de la République a ordonné la préparation d'une nouvelle approche concernant le rôle et la gestion de ces entités. Concernant un projet de loi relatif aux forêts et aux richesses forestières, le président de la République a préconisé le renforcement de l'apport du potentiel forestier à l'économie nationale. Dans le même registre, il a par ailleurs ordonné d'accorder des facilitations aux riverains désireux d'augmenter les rendements agricoles en exploitant des surfaces forestières. Ces facilitations doivent néanmoins être impérativement soumises à la condition du respect de l'environnement et des espaces forestiers, selon les mêmes instructions. M.S.

## ENSEIGNANTS UNIVERSITAIRES-CHERCHEURS

# Augmentation des salaires et révision du statut particulier

*Bonne nouvelle pour les enseignants universitaires et les chercheurs. Leurs salaires vont être révisés. La décision a été prise, hier dimanche, en Conseil des ministres au cours duquel il a également été décidé de l'intégration des titulaires de magister et de doctorat de l'exercice en cours dans le secteur de l'enseignement supérieur. Le statut particulier des enseignants sera quant à lui révisé. Il a également été question, au cours de cette même réunion, d'épuration de l'héritage légué par l'Ansej.*

Nawal Imès - Alger (Le Soir) - Augmentations de salaires en perspective pour les enseignants universitaires. La décision a été annoncée hier en Conseil des ministres. Toutes les catégories seront concernées par cette mesure, une fois que des propositions seront formulées et soumises «le plus tôt possible» au président de la République qui au cours de cette réunion, a estimé que les enseignants, «matière grise» et «soupape de sécurité», devaient faire l'objet de toutes les attentions. C'est dans cette même logique que le statut particulier des enseignants sera revu, pour être en adéquation avec la nouvelle stratégie et la dynamique que connaît le secteur.

Toujours au sujet de ce dernier, Abdelmadjid Tebboune a approuvé la proposition du ministre de l'Enseignement supérieur pour l'intégration des porteurs de masters et de doctorats dans des postes universitaires au titre de l'exercice en cours. Pour accompagner la dynamique que connaît le secteur, Tebboune a demandé l'adoption d'une nouvelle approche, plus scientifique et fondée sur une nouvelle vision qui abandonne les modèles traditionnels d'enseignement supérieur pour accorder une plus grande attention à la diversification des disciplines



en fonction des tendances mondiales et faire davantage d'efforts pour attirer les étudiants vers les disciplines et les divisions scientifiques.

Également au menu du Conseil des ministres, la révision du dispositif de soutien à l'emploi des jeunes. Si le président de la République se félicite de la dynamique née de la coordination entre les ministères de l'Enseignement supérieur et celui chargé des Start-Up, il a estimé que le rôle de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat était d'accompagner les jeunes promoteurs dans la concrétisation de leurs projets et la création de richesses et non pas la gestion du passif légué par l'Ansej. Il a d'ailleurs été décidé de la décharger de la gestion des contentieux, fruits des politiques antérieures et de la corruption.

Une commission sera installée pour épurer les dossiers en suspens pour laisser l'Anade s'occuper des missions qui lui sont assignées. Il a également été ques-

tion de textes régissant les forêts et le patrimoine forestier. Le président de la République a rappelé qu'avant son adoption, il fallait redéfinir ses buts pour qu'il soit en adéquation avec la volonté du développement des richesses et de l'économie nationale. Tebboune a d'ailleurs demandé à ce que le texte octroi d'avantage de facilitations aux familles vivant pas loin de ces espaces en leur permettant d'exploiter au mieux les richesses et d'améliorer leurs revenus. La gestion des fermes pilotes est quant à elle jugée insatisfaisante. Les responsables du secteur disposent d'un délai d'un mois pour présenter une nouvelle vision qui fera de ces fermes une véritable locomotive du secteur de l'agriculture.

Enfin et au sujet de l'exploitation de la mine de zinc et de plomb à Oued Amizour à Béjaïa, le président de la République a rappelé l'importance stratégique du projet, demandant une réduction des délais pour accélérer son entrée en exploitation.

N. I.

البحث العلمي والتطوير  
التكنولوجي، والابتكار

## بموجب قرار وزاري مشترك إعفاءات ضريبية للمؤسسات المهمة بالبحث العلمي

لها دور كبير في تسطير هذه النصوص بشكل يخدم الاقتصاد الوطني والمؤسسات بصفة متكافئة. ومن جهته، قال ممثل وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني بوجمية كريم، خلال حفل افتتاح الصالون الدولي للتناغم الصناعي، الذي يحتضنه مركز الاتفاقيات محمد بن أحمد بوهران من 13 إلى 16 ماي الجاري، بأن هذا الصالون يجسد توجيهات السلطات العمومية لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام الذي يقدر حالياً بنسبة 5 إلى 6 بالمائة ويرتقب أن يصل إلى نسبة بين 10 و15 بالمائة. وأضاف أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام يتم من خلال تجميع مختلف المبادرات لتحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة ومنتجات موجهة لقطاعات أخرى.

صدر قرار وزاري مشترك يمنح تحفيظات للمؤسسات المهمة بالبحث العلمي، حسبما أفاد السبت بوهران المدير العام لمسرعة المؤسسات الناشئة "الجيريا فانتشر" سيد علي زروقي. ذكر زروقي، الذي ناب عن وزير اقتصاد المعرفية والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في مراسم افتتاح الطبعة الأولى لصالون دولي للتناغم الصناعي بوهران، أن القرار الوزاري المشترك تم التوقيع عليه منذ أقل من أسبوع، مبرزا أنه يمنح تحفيظات وإعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تقوم بالبحث العلمي. وأشار إلى أن القرار جاء بنصوص تطبيقية لقانون 2016 الخاص بمؤسسات البحث العلمي، حيث أنه يبين كل الميكانيزمات ويوضح طريقة العمل بالنسبة لهذه المؤسسات. وأكد ذات المسؤول بأن وزارة المالية كان

## بموجب قرار وزاري مشترك تم توقيعه مؤخرا تحفيزات للمؤسسات المهمة بالبحث العلمي

النصوص بشكل يخدم الاقتصاد الوطني والمؤسسات بصفة متكافئة.

من جهته، قال ممثل وزير الصناعة والانتاج الصيدلاني، كريم بوجمية، خلال حفل افتتاح الصالون الدولي للتناغم الصناعي، الذي يحتضنه مركز الاتفاقيات محمد بن أحمد بوهران من 13 إلى 16 ماي الجاري، بأن هذا الصالون يجسد توجيهات السلطات العمومية لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام الذي يقدر حاليا ما بين 5 و6 بالمائة، ويرتقب أن يصل إلى 10 أو 15 من المائة.

وأضاف أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، يتم من خلال تثمين مختلف المبادرات لتحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة ومنتجات موجهة لقطاعات أخرى.  
ع - 3

كشف المدير العام لمسرعة المؤسسات الناشئة "الجيريا هانتشر" سيد علي زروقي، أول أمس، عن قرار وزاري مشترك، تم التوقيع عليه قبل أسبوع، يمنح تحفيزات للمؤسسات المهمة بالبحث العلمي.

وذكر زروقي، الذي ناب عن وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في مراسم افتتاح الطبعة الأولى لصالون دولي للتناغم الصناعي بوهران، أن القرار الوزاري المشترك يمنح تحفيزات وإعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تقوم بالبحث العلمي، مشيرا إلى أن هذا القرار جاء بنصوص تطبيقية لقانون 2016 الخاص بمؤسسات البحث العلمي، حيث يبين كل الميكانيزمات ويوضح طريقة العمل بالنسبة لهذه المؤسسات. وأكد ذات المسؤول بأن وزارة المالية كان لها دور كبير في تسطير هذه



## قرار وزاري مشترك يمنح تحفيزات للمؤسسات التي تقوم بالبحث العلمي

صدر قرار وزاري مشترك يمنح تحفيزات للمؤسسات المهتمة بالبحث العلمي، حسبما أفاد به أول أمس بوهران المدير العام لمسرعة المؤسسات الناشئة-ألجيريا هانتشر" سيد علي زروقي. وذكر السيد زروقي، الذي ناب عن وزير الاقتصاد المهرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في مراسم افتتاح الطبعة الأولى لصالون دولي للتناغم الصناعي بوهران، أن القرار الوزاري المشترك تم التوقيع عليه منذ أقل من أسبوع، مبرزا أنه يمنح تحفيزات وإعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تقوم بالبحث العلمي.

وأشار إلى أن القرار جاء بنصوص تطبيقية لقانون 2016 الخاص بمؤسسات البحث العلمي، حيث أنه يبين كل الميكانيزمات ويوضح طريقة العمل بالنسبة لهذه المؤسسات. وأكد ذات المسؤول بأن وزارة المالية كان لها دور كبير في تسطير هذه النصوص بشكل يخدم الاقتصاد الوطني والمؤسسات بصفة متكافئة. من جهته، قال ممثل وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، بوجمية كريم، خلال حفل افتتاح الصالون الدولي للتناغم الصناعي، الذي يعتمده مركز الاتفاقيات محمد بن أحمد بوهران من 13 إلى 16 مايو الجاري، بأن هذا الصالون يجسد توجيهات السلطات العمومية لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام الذي يقدر حاليا بنسبة 5 إلى 6 بالمائة ويرتقب أن يصل إلى نسبة بين 10 و 15 بالمائة.

وأضاف أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام يتم من خلال تجميع مختلف المبادرات لتحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة ومنتجات موجهة لقطاعات أخرى.

## قرار وزاري مشترك تم التوقيع عليه منذ أسبوع إعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تقوم بالبحث العلمي

الصناعي، الذي يحتضنه مركز الاتفاقيات محمد بن أحمد بوهران من 13 إلى 16 مايو الجاري، بأن هذا الصالون يجسد توجيهات السلطات العمومية لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام الذي يقدر حالياً بنسبة 5 إلى 6 بالمائة ويرتقب أن يصل إلى نسبة بين 10 و 15 بالمائة. وأضاف أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام يتم من خلال تامين مختلف المبادرات لتحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة ومنتجات موجهة لقطاعات أخرى. ■ ح-ن

بالبحث العلمي. وأشار إلى أن القرار جاء بنصوص تطبيقية لقانون 2016 الخاص بمؤسسات البحث العلمي، حيث أنه يبين كل الميكانيزمات ويوضح طريقة العمل بالنسبة لهذه المؤسسات. وأكد ذات المسؤول بأن وزارة المالية كان لها دور كبير في تسطير هذه النصوص بشكل يخدم الاقتصاد الوطني والمؤسسات بصفة متكافئة. ومن جهته، قال ممثل وزير الصناعة والانتاج الصيدلاني، بوجمية كريم، خلال حفل افتتاح الصالون الدولي للتناغم

■ صدر قرار وزاري مشترك يمنح تحفيظات للمؤسسات المهتمة بالبحث العلمي، حسبما أفاد به بوهران المدير العام لمسرعة المؤسسات الناشئة "الجيريا فانتشر" سيد علي زروقي. وذكر السيد زروقي، الذي ناب عن وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في مراسم افتتاح الطبعة الأولى لصالون دولي للتناغم الصناعي بوهران، أن القرار الوزاري المشترك تم التوقيع عليه منذ أقل من أسبوع، مبرزاً أنه يمنح تحفيظات وإعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تقوم

مشروع النظام التعويضي سيرى النور قريبا

## 5 منح جديدة ومراجعة أخرى لفائدة الأساتذة الباحثين

منحة ب 25 ألف دينار بدل الإيجار و 36 ألف دينار لتشجيع البحث

### إلهام بوطلجي

يرتقب أن يتضمن النظام التعويضي الخاص بالأساتذة الباحثين الذي سيرى النور قريبا 5 منح جديدة، مع مراجعة المنح التي تضمنتها المرسوم التنفيذي رقم 252/10 المؤرخ سنة 2010، والتي سيستفيد منها أزيد من 63 ألف أستاذ جامعي، وخلال إعداد النص الخاص بقائمة المنح ونظام التمويضات الذي يندرج ضمن مشروع قانون الأستاذ الباحث الذي تقدمت به وزارة التعليم المالي والبحث العلمي بصفة رسمية لوزارة المالية والوظيف العمومي للبت فيه، اقترحت استحداث منح وتمويضات جديدة لفائدة الأساتذة الباحثين تستجيب لدعم النشاطات المتعلقة بالبحث، بالإضافة إلى تشجيع نشاطات التدريس عن بعد وتحسين المستوى بالخارج وكذا التكفل بالجانب الاجتماعي لهم من خلال تأسيس تمويض عن أعباء الإيجار وذلك بهدف ضمان استقرارهم المهني والاجتماعي. ويموجب المشروع سيتم استحداث تمويض عن أعباء الإيجار لفائدة الأساتذة الباحثين

الموجودين في وضعية نشاط والذين لا يملكون مسكنا خاصا أو لم يستفيدوا من مسكن وظيفي في مقر تواجد مؤسسة انتمائهم، حيث قدر مبلغ هذه المنحة بحوالي 25 ألف دينار جزائري، يدفع شهريا لفائدة الأساتذة الباحثين على أن تحدد كإيفيات وشروط الاستفادة منه بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

وحسب ما أكدته مصادرنا، سيتم تأسيس لأول مرة منحة التميز العلمي، والتي سيستفيد منها الأساتذة الباحثون الذين يثبتون رتبة أستاذ أو أستاذ محاضر قسم "أ" ويقدمون أعمالا استثنائية في مجال الابتكار والبحث العلمي، على أن تحدد قيمتها وشروطها بقرار وزاري مشترك لاحقا، فيما ستدرج منحة لتحسين المستوى بالخارج لتمكين الأساتذة الباحثين من القيام بتريصات تهدف إلى تحسين مستواهم وتدفع لهم كل ثلاثة أشهر بقيمة مالية تقدر بـ 36 ألف دينار. وستقدم أيضا ضمن النظام التعويضي منحة البحث العلمي لتشجيع الأساتذة الباحثين، حددت قيمتها بحوالي 36

ألف دينار جزائري تدفع كل ثلاثة أشهر وتحدد كإيفيات تطبيقها بقرار وزاري، وفي سياق التوجه الاستراتيجي الذي رسمته الوزارة لتشجيع التعليم عن بعد سيتم تخصيص منحة لتشجيع ودعم النشاطات البيداغوجية عن بعد والتي يقوم بها الأساتذة الباحثون تدفع شهريا بنسبة 8 بالمئة من الراتب الأساسي عن كل درجة حسب الرتب. ويرتقب وفقا للمشروع أن يتم تثمين وتعديل المنح التي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 252/10 المؤرخ سنة 2010، ومنها تعويض الخبرة البيداغوجية بنسبة 8 بالمئة من الراتب الأساسي عن كل درجة للأساتذة بمختلف رتبهم، بعدما كانت تمثل نسبة 2 بالمئة فقط، كما سيتم مراجعة تمويض التوثيق ومنحة التأطير والمتابعة البيداغوجيين.

وجدير بالذكر، أن نقابات القطاع وعلى رأسها الاتحادية الوطنية للتعليم العالي، كانت قد قدمت مطالب تخص تعديل المنح والتمويضات التي يتقاضاها الأساتذة الباحثون لتتكيف والتطورات الاقتصادية الراهنة ولتحسين الوضعية المهنية والاجتماعية للأساتذة.

المدير العام للكفاءات بوزارة الشؤون  
الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج،

## مشروع لمرافقة عودة الكفاءات الوطنية والنوابغ من الخارج

كشف المدير العام للكفاءات بوزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، محمد سعودي، أن السلطات العليا للبلاد تحضر لعمل كبير يهدف لتجسيد مشاركة الكفاءات الجزائرية في إنجاح المشاريع التي يتقدمون بها لإنجازها داخل الوطن.

وأشار سعودي، خلال كلمة له في الندوة التي نظمها النادي الجزائري للتميز والكفاءات العالية، أمس، بالمركز الدولي للمؤتمرات، أن المشروع المتعلق بعودة الكفاءات سيتم الإعلان قريبا، دون إعطاء تفاصيل أخرى، بالمقابل ربط المشروع بمعالجة مشكل مطروح يتعلق بتجربة عودة الكفاءات في السابق ومفادرتهم بسبب المراقيل التي وجدوها في تطبيق مشاريعهم.

وقال المتحدث ذاته في كلمته الموجهة لمختلف الكفاءات "إنكم تشكلون القوة الضاربة التي نعتد عليها لننهل مزيدا من العلم والمعرفة وأصبحت الملاذ الوحيد للجزائر في هذا المجال".

بالمقابل، شدد المدير العام للكفاءات بوزارة الخارجية على أن مختلف أطر التعاون مع مختلف البلدان الأجنبية لم تقدم شيئا للجزائر، قائلا: "لا يمكن الاعتماد على الخبرات الأجنبية التي لم تكن أبدا مغلصة في تعاملاتها مع الجزائر وأنتم من يعول عليكم ورأس المال الأعظم".

وأضاف: "يطغى علينا شعور الزهو والفخر حينما نراكم ناجحين في الخارج ونغمرنا السعادة عندما نراكم تعيشون في بحبوحة من السعادة ونزيد اعتزازنا حينما نراكم أيضا فاعلين في تسيير الشأن العام في بلدان إقاماتهم".

## ندوة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج هذه هي توصيات المشاريع الختامية

• توصلت الندوة الوطنية للكفاءات الجزائرية المقيمة خارج الوطن وداخله، المنعقدة أول أمس في المركز الدولي عبد اللطيف رحال بناي الصنوبر في العاصمة، بعد يوم حافل من العروض القيمة والنقاش البناء، إلى عدة التوصيات. وحسب بيان النادي الجزائري للتميز والكفاءات العالية، فقد أفضت التوصيات إلى تشكيل فوج عمل متعدد الاختصاصات يشتمل على الكفاءات الجزائرية المقيمة داخل وخارج الوطن المشاركة في الندوة، سيتفرع إلى فروع متخصصة تكلف باقتراح المشاريع وضمان تنفيذها ومتابعتها، ويكون النادي الجزائري للتميز والكفاءات العالية نقطة الارتكاز، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، لبناء استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي وفق مقاربة شاملة ومدمجة تشمل أصحاب المصلحة، لا سيما القطاعات صانعة القرار وبناء القدرات على مختلف المستويات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة 2030. إلى جانب إنشاء هيئة علمية لتابعة المشاريع الوطنية الاستراتيجية، وحث الهيئات الرسمية على إشراك الخبراء، لا سيما الفئة النخبوية من الجالية، للبحث عن أنجع الحلول للإشكالات المطروحة.

نسرين بن براهيم

## RECHERCHE UNIVERSITAIRE

### L'importance de la coopération internationale relevée

**L**es participants à un atelier international sur le projet du «renforcement de la numérisation dans l'enseignement supérieur : formation des formateurs au Maghreb (Algérie et Tunisie) et en Suisse», organisé à Sétif, ont mis en exergue, hier, «l'importance de l'ouverture de l'université sur la coopération internationale pour améliorer la qualité de l'enseignement supérieur».

Le P<sup>r</sup> Abdeldjalil Akkari de l'université de Genève (Suisse) a affirmé, dans son intervention, que l'université vit aujourd'hui «sous la pression de la mondialisation et des expériences internationales», ce qui nécessite de toutes les universités soucieuses d'améliorer la qualité de leur enseignement de nouer des relations de coopération «solides et fortes» et de relancer les projets internationaux communs de recherche avec d'autres universités pour se développer et assurer leur pérennité. Selon le P<sup>r</sup> Akkari, «le programme de renforcement de la numérisation dans l'enseignement supérieur : formation des formateurs en Suisse et dans les pays du Maghreb (Algérie et Tunisie) contribue à l'échange d'expériences et de résultats entre les universités de ces pays quant à la manière d'introduire les

technologies de l'information dans le domaine de l'enseignement à l'université, de stimuler la recherche et d'améliorer la qualité de l'enseignement supérieur». La coordinatrice du projet en Algérie, le P<sup>r</sup> Nawal Abdelatif Mami de l'Université de Sétif 2 a indiqué que ce programme «s'inscrit dans le cadre de la politique du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique visant à renforcer les compétences numériques des institutions du secteur dans 3 domaines : la formation, la recherche et la gouvernance universitaire». Elle a ajouté que le projet vise à «former les professeurs et enseignants aux mécanismes de numérisation afin de leur permettre de s'engager dans cette politique et, ainsi, intégrer numériquement les étudiants à travers le développement d'un programme spécial de formation numérique pour former tous les professeurs du secteur à partir de l'Université de Sétif 2». Un programme qui sera ultérieurement étendu à d'autres universités algériennes, a-t-elle fait savoir. Il contribuera également à améliorer leurs capacités numériques, d'abord en mettant en place une plateforme numérique spéciale pour former les professeurs aux stratégies de numérisation et renforcer la visibilité de l'université au niveau international, comme l'a également sou-

ligné le P<sup>r</sup> Nawal Abdelatif Mami. Pour sa part, le recteur de l'Université Sétif 2, le P<sup>r</sup> Khier Guechi, avait auparavant indiqué, lors de l'ouverture de l'atelier international, que le processus s'inscrit en droite ligne de la politique du secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, qui a ouvert des ateliers, notamment l'atelier de numérisation, pour assurer la qualité de l'enseignement supérieur et parvenir à un développement durable. Il a souligné, à ce propos, que l'Algérie «a réalisé de grands progrès, cette année, dans ce domaine». Notons que cet atelier scientifique international de deux jours, organisé à l'Université Mohamed-Lamine-Debaghine (Sétif 2), et auquel ont participé des professeurs des Universités de Sétif 2 (Algérie), de Sousse (Tunisie) et de Genève (Suisse), ainsi que des experts en la matière des universités de Strasbourg (France) et de Niamey (Niger), a été suivi par plusieurs communications telles que «Numérisation de l'enseignement supérieur en Algérie : 40 plateformes numériques pour assurer une meilleure gouvernance universitaire» et «Quoi de neuf dans l'éducation : for smart and innovative learning» et «Formation des professeurs d'informatique dans les institutions universitaires partenaires».

COMPÉTENCES ALGÉRIENNES ÉTABLIES À L'ÉTRANGER

## Constitution de groupes de travail pluridisciplinaires

**APRÈS UNE JOURNÉE RICHE EN PRÉSENTATIONS ET EN DISCUSSIONS CONSTRUCTIVES** autour de plusieurs thématiques relevant de l'actualité et qui sont en plein cœur du débat aussi bien au niveau national qu'international, la première rencontre organisée, au CIC, à Alger, par le Club algérien de l'excellence et des hautes compétences a abouti à trois recommandations.

**D**es groupes de travail pluridisciplinaires seront installés et devront être composés de compétences algériennes résidant à l'intérieur et à l'extérieur du pays, notamment des experts ayant participé à ce symposium. Ces groupes vont être scindés en branches spécialisées chargées de proposer des projets et d'assurer leur mise en œuvre et leur suivi. Le Club algérien d'excellence et des hautes compétences sera le point focal, en coordination avec le ministère des Affaires étrangères et de la Communauté nationale à l'étranger. La deuxième recommandation a trait à la mise en place d'une stratégie nationale de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique selon une approche globale et intégrée incluant les parties prenantes, notamment les secteurs décisionnels, et au renforcement des capacités à différents niveaux pour soutenir le développement économique, social et environnemental dans le cadre du développement durable 2030. Enfin, les participants ont plaidé pour l'établissement d'un organe scientifique pour suivre les projets stratégiques nationaux et inciter les organismes officiels à impliquer l'expertise, en particulier l'élite de la

communauté, pour rechercher les solutions les plus efficaces aux problèmes soulevés dans divers domaines.

Hamid Allalou est docteur spécialisé dans l'augmentation des compétences dans le domaine de l'éducation et de la santé publique au Canada. Son intervention s'est articulée autour de la littératie en santé publique. L'objectif, a-t-il expliqué, est de permettre aux individus d'avoir des compétences, de comprendre, d'évaluer et d'utiliser des informations en vue de prendre des décisions concernant leur santé et l'utilisation de médicaments. Il a souligné que «cette première rencontre se veut un espace d'échange permettant de fédérer les efforts afin de trouver des solutions à des problématiques posées». Et d'ajouter : «Une seule personne ne pourrait avoir la solution à des problématiques existantes comme en technologie ou en santé, ou dans d'autres secteurs. D'où l'importance de constituer des équipes de travail pour une collaboration de valeur. Le défi est de savoir comment surmonter les entraves car celles-ci existent toujours et surtout comment agir et solutionner les problèmes». Selon lui, une des meilleures façons pour aboutir à des résultats satisfaisants est de réaliser des ateliers interactifs entre les experts nationaux et aller vers



des discussions approfondies, chacun dans le domaine de son expertise.

Mohamed Ghazli, spécialiste dans le domaine de la transition énergétique, établi en Allemagne, a souligné l'importance de se réunir entre compétences dans le même domaine pour apporter des éléments de réponse sur des questions qui relèvent de l'intérêt national. Il a fait observer que «l'Algérie aspire à réussir sa transition énergétique,

lequel processus nécessite de définir clairement la stratégie à mettre en place».

Le D<sup>r</sup> Mohamed Sghir Milli, spécialiste en agronomie et professeur en agronomie à l'Université de El Oued et à l'Université de Poznan (Pologne), a mis en avant l'utilité de l'utilisation de l'hydrogel pour assurer la sécurité alimentaire et l'agriculture durable. Il a fait observer que face à la situation du

stress hydrique que connaît le pays, l'hydrogel constitue une alternative et une solution pour l'économie d'eau et d'énergie. «La rencontre avec les experts nous permet de mettre en relief nos compétences et de définir notre contribution», a-t-il dit. Dans ce sillage, les experts souhaitent qu'il y ait un suivi et l'aboutissement de projets efficaces et de grande valeur sur le plan local.

■ Wassila Ould Hamouda

# اتفاقيات الشراكة والتعاون الجامعي

## الجامعات تعيش اليوم تحت ضغط العولمة.. خبراء: الانفتاح على التعاون الدولي لتحسين جودة التعليم العالي

للطلبة من خلال وضع برنامج تكويني رقمي خاص لتكوين كل أساتذة القطاع انطلاقا من جامعة سطيف 2 ليعمم فيما بعد على الجامعات الجزائرية الأخرى.

كما سيساهم البرنامج في تعزيز إمكانياتهم وقدراتهم الرقمية وذلك أولا بضبط منصة رقمية خاصة لتكوين الأساتذة في استراتيجيات الرقمنة حتى يكونوا هم المكونين المستقبليين عبر جامعات أخرى فضلا عن تعزيز مريثة الجامعة على المستوى الدولي، مثلما أشارت إليه البروفيسور مامي.

من جهته، أفاد مدير جامعة محمد لمين دباغين (سطيف2)، البروفيسور الخير قشي، خلال إشرافه على افتتاح التظاهرة، بأن "العملية تندرج ضمن سياسة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي فتح ورشات من بينها ورشة الرقمنة لضمان جودة التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة"، لافتا إلى أن "الجزائر قطعت هذه السنة أشواطا كبيرة في هذا المجال". تجدر الإشارة إلى أن هذه الورشة الدولية التي حضرها أساتذة من جامعتي سطيف 2 (الجزائر) وسوسة (تونس) وآخرين من جامعة جنيف (سويسرا) بالإضافة إلى خبراء في المجال من جامعات ستراسبورغ (فرنسا) ونيامي (النيجر)، عرفت تقديم عديد المداخلات على غرار "رقمنة التعليم العالي في الجزائر: 40 منصة رقمية لضمان حوكمة جامعية أفضل" و"الجديد في التعليم: من أجل تعلم ذكي ومبتكر" و"تكوين الأساتذة في تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات الجامعية الشريكة".

أبرز مشاركون في أشغال ورشة دولية أولى حول مشروع "تعزيز الرقمنة في التعليم العالي: تكوين المكونين في سويسرا والبلدان المغاربية (الجزائر وتونس)" احتضنتها الأحد جامعة محمد لمين دباغين (سطيف2) أهمية انفتاح الجامعة على التعاون الدولي لتحسين جودة التعليم العالي.

أكد البروفيسور عبد الجليل عكاري من جامعة جنيف (سويسرا) بأن "الجامعات تعيش اليوم تحت ضغط العولمة والتجارب العالمية مما يتطلب من كل جامعة تريد تحسين جودتها ربط علاقات متينة وقوية وبعث مشاريع بحث دولية مشتركة مع جامعات أخرى لضمان استمراريته وتطويرها".

وأوضح ذات المتدخل بأن "برنامج تعزيز الرقمنة في التعليم العالي: تكوين المكونين في سويسرا والبلدان المغاربية (الجزائر وتونس) يساهم في تبادل الخبرات والنتائج بين جامعات سويسرا والجزائر وتونس في كفاءات إحصائية تكنولوجيا المعلومات إلى مجال التدريس في الجامعة وبعث البحوث وتحسين جودة التعليم العالي". وذكرت منسقة المشروع بالجزائر، البروفيسور نوال عبد اللطيف مامي من جامعة سطيف 2، بأن هذا البرنامج "يندرج في إطار سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتعزيز الكفاءات الرقمية لمؤسسات القطاع في 3 مجالات هي التكوين والبحث والحوكمة الجامعية".

وأضافت ذات المتدخلة بأن المشروع يهدف إلى "تكوين الأساتذة في آليات الرقمنة حتى يسمح لهم بالانخراط في هذه السياسة وبالتالي الإدماج الرقمي

ضمن مشروع دولي

## تكوين في الرقمنة

### لأساتذة جامعيين بسطيف

من خلال زيارة أربعة أساتذة أجنبية، منهم أستاذان من جامعة كوينهاغن بالدنمارك واثنان من جامعة بورتو البرتغالية، وهي الزيارة التي تندرج في إطار برنامج «إيراسميث للحركات» والذي يسعى إلى تعزيز التعاون الدولي بين الجامعات الجزائرية والأوروبية.

بدوره، أوضح البروفيسور عبد الجليل أكاري، من جامعة جنيف السويسرية، والمنسق عنها في هذا المشروع، في تصريح للنصر، أن الهدف هو فهم كيفية استيعاب تكنولوجيا المعلومات الجزائرية والسويسرية، لجعلها أكثر جودة في التدريس، وتبادل الخبرات من عدة دول، مؤكداً أن المشروع بلغ مرحلته الأخيرة من خلال هذا اللقاء الذي برمج في جامعة سطيف، بعد عامين من العمل المشترك بين جامعات من سويسرا، الجزائر وتونس.

وأضاف ذات المتحدث، أن سرعة التحولات في مجال التكنولوجيا تصعب المواكبة على الجامعات، بما فيها جامعات الدول المتقدمة التي لا تملك التحضير الكافي لمسايرتها، مع الاختلاف في الإمكانيات المادية والسياسات على فترات طويلة وتمويلها الذي يبقى مكلفاً، إلا أنه ضرورة لا بد منها لتحسين التدريس ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في الدول المغاربية.

من جانبه، ثمن الخبير قشسي، مدير جامعة سطيف 2، هذا المشروع الذي يدخل في إطار إقامة العلاقات مع الجانب الأوروبي والمغاربي، بحضور جامعات من سويسرا، البرتغال وتونس، خاصة أنه يتماشى مع سياسة التعليم العالي في المرحلة الراهنة، التي تركز على رقمنة الجامعة، والتي قطعت فيها الجزائر شوطاً كبيراً في هذه السنة، مع تواصل العمل لتعزيزها من خلال التكوين بوجود هيئة مكلفة بالرقمنة، ستكون بذاتها خلية للتدريب مع التدعيم بعناصر من خارجها، للوصول إلى هدف صفر ورقة في أجل قريب، لاسيما في كل القطاعات الأخرى، دون حصر المجال على علاقة الجامعة مع وزارة التعليم العالي. ع. ن.

تحتضن جامعة سطيف 2، مشروعاً لتكوين الأساتذة في مجال الرقمنة، من المقرر تجسيده بداية من شهر سبتمبر المقبل، بناء على مخرجات الملتقى الحضوري الذي انطلق، أمس، بالقاعة الرئيسية للجامعة والذي يمتد ليومين وهو الملتقى الدولي الذي يعتبر محطة أخيرة لاستخلاص ما تم مناقشته ودراسته خلال ورشات نظمت عن بعد خلال فترة جائحة كورونا.

أكدت الدكتورة نوال عبد اللطيف مامي، نائب مدير جامعة سطيف 2، المكلفة بالعلاقات الخارجية ومنسقة مشروع رقمنة الجامعة، للنصر، على هامش الملتقى الدولي، أن هذا المشروع يعتبر ثنائياً بين جامعة محمد لمين دباغين وجامعة «جنيف» السويسرية، وممول من طرف الجامعات السويسرية، ويهدف إلى تعزيز كفاءات الأساتذة في الرقمنة.

وأوضحت ذات المتحدث، أن الورشة التي تحتضنها جامعة سطيف 2، هي اللقاء الميداني الأول الحضوري، بعد اللقاءات التي تمت عن بعد في ظل ظرف جائحة كوفيد 19، ويرمي إلى تقييم نتائج المرحلة الأولى والوضعية الإحصائية لرقمنة الجامعات في الجزائر، سويسرا وتونس.

ويضم المشروع ثلاثة أعضاء في المجموع، قبل الانتقال إلى مرحلة تطوير البرنامج التكويني للأساتذة في مختلف الجامعات، انطلاقاً من شهر سبتمبر المقبل، لتطوير إمكانياتهم الرقمية في التدريس، عن طريق منصة رقمنة مزودة بكل المواضيع والمحتوى التكويني الذي يساهم في تعزيز قدراتهم، مشيرة إلى أن هذا المشروع يساهم في سياسة الوزارة الوصية والتي تعنى بتعزيز الرقمنة في الجامعات وتعميمها في كل القطاعات، مما يسؤدي إلى الانخراط في مرتبة الجامعة الجزائرية، عن طريق العلاقات الدولية وتعزيز الحوكمة والبحث والتكوين.

كما أضافت المكلفة بالعلاقات الخارجية بذات الجامعة، أن النشاط يتصادف أيضاً مع نشاط الجامعة الثري في ميدان العلاقات الدولية،

ATELIER SUR LA NUMÉRISATION DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR :

## «L'UNIVERSITÉ DOIT S'OUVRIRE SUR LA COOPÉRATION INTERNATIONALE»

Les participants à un atelier international sur le projet du «renforcement de la numérisation dans l'enseignement supérieur : formation des formateurs au Maghreb (Algérie et Tunisie) et en Suisse», organisé à Sétif, ont mis en exergue, hier, «l'importance de l'ouverture de l'université sur la coopération internationale pour améliorer la qualité de l'enseignement supérieur».

Le P<sup>r</sup> Abdeldjalil Akkari, de l'université de Genève (Suisse) a affirmé, dans son intervention, que l'université vit aujourd'hui «sous la pression de la mondialisation et des expériences internationales» ce qui nécessite de toutes les universités soucieuses d'améliorer la qualité de leur enseignement, de nouer des relations de coopération «solides et fortes», et de relancer les projets internationaux communs de recherche avec d'autres universités pour se développer et assurer leur pérennité.

Selon le P<sup>r</sup> Akkari, «le programme de renforcement de la numérisation dans l'enseignement supérieur: formation des formateurs en Suisse et dans les pays du Maghreb (Algérie et Tunisie) contribue à l'échange d'expériences et de résultats entre les universités de ces pays quant à la manière d'introduire les technologies de l'information dans le domaine de l'enseignement à l'université, de stimuler la recherche et d'améliorer la qualité de l'enseignement supérieur».

La coordinatrice du projet en Algérie, le P<sup>r</sup> Nawal Abdelatif Mami, de l'Université de Sétif 2, a indiqué que ce programme «s'inscrit dans le cadre de la politique du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique visant à renforcer les compétences numériques des institutions du secteur dans 3 domaines: la formation, la recherche et la gouvernance universitaire».

Elle a ajouté que le projet vise à «former les professeurs et enseignants aux méca-



nismes de numérisation afin de leur permettre de s'engager dans cette politique et, ainsi, intégrer numériquement les étudiants à travers le développement d'un programme spécial de formation numérique pour former

tous les professeurs du secteur à partir de l'Université de Sétif 2».

Un programme qui sera ultérieurement étendu à d'autres universités algériennes, a-t-elle fait savoir. Le programme contribuera

également à améliorer leurs capacités numériques, d'abord en mettant en place une plate-forme numérique spéciale pour former les professeurs aux stratégies de numérisation et renforcer la visibilité de l'université au niveau international, comme l'a également souligné le P<sup>r</sup> Nawal Abdelatif Mami.

Pour sa part, le recteur de l'Université Sétif 2, le P<sup>r</sup> Khier Guechi, avait auparavant indiqué, lors de l'ouverture de l'atelier international, que le processus s'inscrit en droite ligne de la politique du secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, qui a ouvert des ateliers, notamment l'atelier de numérisation, pour assurer la qualité de l'enseignement supérieur et parvenir à un développement durable.

Il a souligné, à ce propos, que l'Algérie «a réalisé de grands progrès, cette année, dans ce domaine».

## الشركاء الاجتماعيين

(نقابات الأساتذة، والعمال، والجمعيات الطلابية)

LE COORDINATEUR DU CNES, À PROPOS DE LA RÉVISION DU STATUT ET DU SALAIRE DE L'ENSEIGNANT DU SUPÉRIEUR :

## «DES DÉCISIONS HISTORIQUES»

*«Des décisions historiques.» C'est en ces termes que le coordinateur du Conseil national des enseignants du supérieur (Cnes) s'est félicité des instructions du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, qui a ordonné, hier, en réunion du Conseil des ministres, d'une part, la révision des salaires des professeurs de l'enseignement supérieur et des chercheurs universitaires, et de préparer, d'autre part, une révision complète du statut de l'enseignant du supérieur.*

Contacté par *El Moudjahid*, le coordinateur du Cnes a soutenu qu'à travers ces décisions», le président de la République, qui concrétise ainsi l'un de ses engagements pour lesquels il a été élu, vient de redonner un grand espoir au corps des enseignants et chercheurs universitaires quant à la prise en charge, enfin et de manière optimale, de leurs préoccupations qui faisaient l'objet d'une longue attente depuis plusieurs années». En effet, selon M. Milat, le statut de l'enseignant du supérieur n'a pas évolué d'un iota



depuis 2008, tandis que le système indemnitaire des enseignants et chercheurs relevant du même sec-

teur est resté tel quel depuis 2010. Notre interlocuteur a aussi tenu à rappeler que ces mêmes préoccupations ont fait l'objet d'une vingtaine de réunions de travail et de concertation entre le syndicat du Cnes et les responsables du département de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique». Et d'ajouter : «Le corps des enseignants et chercheurs universitaires, une fois imprégné des décisions historiques du président de la République, a insisté à travers des dizaines d'appels téléphoniques, sollicitant le Cnes à exprimer, en leurs noms, leurs re-

merciements et leur gratitude au chef de l'État, tant la nouvelle de la révision du statut et des salaires a suscité en eux une joie incommensurable.» Autre motif de ravissement des enseignants et chercheurs universitaires : les propos très valorisants à leur égard inclus dans le communiqué sanctionnant les travaux du Conseil des ministres d'hier. «Dans ce communiqué, le président de la République a pris le soin de rappeler que le corps des enseignants et chercheurs universitaires mérite une attention très particulière de la part de l'État. Il a

aussi qualifié notre catégorie professionnelle de matière grise de l'Algérie et de soupape de sécurité dans tous les domaines. De tels propos émanant du premier magistrat du pays nous honorent profondément et nous motivent à donner le meilleur de nous-mêmes pour la prospérité de l'Algérie et le renforcement de sa position dans le domaine des sciences et du savoir» a indiqué, non sans une grande émotion, le coordinateur du Cnes. «Nous disons juste mille mercis à notre Président», a-t-il conclu.

**Karim Aoudia**

# EL MOUDJAHID

## «ASSOCIER LE MOUVEMENT ESTUDIANTIN À LA LUTTE CONTRE CE FLÉAU»

Contacté par *El Moudjahid*, le président de l'organisation des étudiants algériens libres (OEAL) affirme que ce fléau social, «bien qu'il ne soit pas présent dans le milieu universitaire», affecte de manière sensible les jeunes. Fateh Sribli salue d'abord les efforts «considérables» menés par les autorités compétentes en vue de faire face à la propagation de la drogue dans la société, à travers notamment des actions de lutte et de sensibilisation et dira que son organisation, en tant qu'organisation estudiantine, est «partie prenante» de ce travail. «Nous représentons un segment important de la société. Par conséquent, il est de notre devoir de contribuer pour faire face à tout ce qui peut nuire à la jeunesse algérienne. Nous avons la responsabilité de sensibiliser pour alerter les populations sur les dangers de la consommation des drogues», explique-t-il.

**K. H.**

# النشاطات والندوات العلمية

## جامعة "حسيبة بن بوعلي" بالشلف

# حملة تحسيسية حول مخاطر إدمان المخدرات

أطلقت جامعة "حسيبة بن بوعلي" بالشلف، نهاية الأسبوع الماضي، حملة في الوسط الطلابي في إطار مساعي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الرامية إلى مكافحة إدمان المخدرات بأشكاله المختلفة، لا سيما لدى فئة الطلبة؛ من خلال تسطير برنامج تحسيبي، شمل الجانب الصحي والمهني والاجتماعي والاقتصادي.

م. عبد الكريم



وقد أشرف مدير الجامعة لخضر قرين، على تشكيل لجنة علمية وتنظيمية لتأطير هذا الأسبوع التحسيبي، بمشاركة عدد من الأساتذة والمختصين وعلى رأسهم الأستاذ عماري إبراهيم من جامعة الشلف، والأستاذة بن عربية راضية، إلى جانب ممثل قطاع الشؤون الدينية بالشلف حجاج الحاج، وممثل المجلس الشعبي الوطني بن شريف حليم، بالإضافة إلى أطباء أخصائيين في الأمراض العقلية، وأطباء نفسانيين، وممثلي الأمن الوطني ومديرية الجمارك بولاية الشلف، ورجال قانون ومحامين.

وقد تم افتتاح هذه التظاهرة من قبل كلية اللغات الأجنبية، ممثلة في النادي العلمي والثقافي لطلبة اللغة الإنجليزية، بحضور مختلف الفاعلين؛ كالمديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية بالجامعة، ودار الشباب بأولاد فارس، ومنظمة حماية المستهلك، وطبيب الجامعة.

كما ألقى أحد أئمة المساجد ببلدية أولاد فارس، موعظة تحسيسية من الجانب الديني حول أفة المخدرات، على الطلبة.

وحظت هذه التظاهرة الرحال بمختلف الكليات بجميع أقطاب جامعة الشهيدة "حسيبة بن بوعلي"، على غرار كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي نظمت معرضا على مستوى فضاء الكلية، يضم صوراً، وأشربة، وشهادات

ومداخلات من طرف أئمة، وضباط شرطة، وجمارك، وأطباء وأخصائيين نفسيين واجتماعيين، وناشطين في الجمعية الجزائرية للإغاثة الإنسانية، إلى جانب أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

وأكد الجميع أن هذه الأفة في تزايد كبير، لا سيما بالنسبة لفئة المراهقين الذين لا يتجاوز أعمارهم 12 سنة.

وقال ممثل الأمن الوطني بالشلف إنه تم الإطاحة في عملية نوعية لفرقة قمع الإجرام بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية بأمن الشلف، بشبكة إجرامية تشط على المستوى الدولي، مختصة في تهريب المخدرات، تتكون من 4 أشخاص. وحجزت أزيد من قنطار ونصف قنطار من الكيف المعالج، وهذا ما يدل، حسب، على أنها عملية ممنهجة.

توعوية عن الظاهرة..

وقد ساهمت مديرية الصحة لولاية الشلف وشعبة علوم الإعلام والاتصال، وكذلك النادي العلمي لعلوم الإعلام والاتصال، وطبيب الجامعة بأولاد فارس، في تنشيط هذا الحدث التحسيبي؛ حيث تمت توعية الطلبة بخطورة المخدرات كأفة اجتماعية، يجب محاربتها، وأخذ الحذر منها.

ومن جهة أخرى، نظمت كلية الحقوق والعلوم السياسية ندوة علمية حول آليات مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات في الوسط الجامعي، بالاشتراك مع كل من مديرية الشؤون الدينية، ومديرية الأمن، ومديرية الصحة، والمديرية الجهوية للجمارك، ومديرية الحماية المدنية، والجمعية الجزائرية للإغاثة الإنسانية.

وشهدت الندوة إلقاء عدة محاضرات

## مبادرة لتدريب الطلبة على مكافحة المخدرات في الحرم الجامعي

### وهيبة . من

أطلقت الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث "فورام"، مبادرة تكوين طلبة جامعيين لقيادة عمليات التوعية والتحسيس حول مخاطر الإدمان على المخدرات وتعاطيها وسط الحرم الجامعي. وأشرف رئيس الهيئة البروفيسور مصطفى خياطي، على تدريب 40 طالبا من جامعة

ولاية المدية، ليقودوا بعدها مهمة تكوين مجموعات أخرى من الطلبة، والتواصل عبر مجموعة الريط. وقال خياطي في تصريح لـ"الشروق"، إن هذه الخطوة تعتبر نموذجا لبداية الحملة ضد المخدرات وكسئل الأفضسات الاجتماعية في الأوساط الطلابية بالجامعات وأحياء إقامتهم، على أن يكون ذلك تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأوضح أن تدريب طلبة جامعيين لقيادة عمليات تكوين طلبة آخرين، يكون بإشراف مختصين وأطباء، يقومون بشرح طرق الوقاية والعلاج، وكيفية رصد سلوكيات المدمنين على المخدرات والتعامل معهم، ومعرفة أسباب تورطهم في التعاطي والإدمان، مشيرا إلى أن الحملات التحسيسية ستعمم عبر جامعات الوطن، كما ستستعمل المجموعات المدربة والمكونة

تطبيقي "واتساب" و"فايسوك" للتواصل. وأكد عبيدات عبد الكريم مدير مركز بوشاوي لعلاج الإدمان، أنه تم منذ جوان 2019، استقبال 7757 شاب وشابة مدمنين على المخدرات من 58 ولاية، 20 بالمائة منهم طلبة جامعيون، و275 مراهق بينهم تلاميذ في الطور المتوسط والثانوي تتراوح أعمارهم بين 13 سنة و18 سنة.

بعد أن أضحت واقعا مفروضا

## خبراء يدعون إلى مواكبة تشريعية للتجارة الإلكترونية

عبد العالي لرقط

أوصى المشاركون في الملتقى الوطني للتجارة الإلكترونية بين موقف الفقه الإسلامي والتنظيم القانوني المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية نهاية الأسبوع الماضي بضرورة المواكبة القانونية لمختلف تطورات التجارة الإلكترونية بمزيد من التشريعات المدعمة. وكان عديد الخبراء والأكاديميين من أساتذة وطلبة المشاركين ضمن فعاليات الملتقى الوطني من عديد جامعات الوطن، على غرار جامعة تيزي وزو، حاج لخضر باتنة، جامعة سيدي بلعباس، وغيرها، قد ألقوا خلال تدخلاتهم لضرورة وضع منصة رقمية فاعلة لتسهيل متابعة ومراقبة مختلف المعاملات التجارية الإلكترونية، وتعزيز العمل بمبدأ الإفصاح على المستوى الرسمي والجماهيري لنشر الثقافة الإلكترونية، وتحقيق الأمن الإلكتروني للمتعاملين، مع برمجة دورات للتكوين الشرعي للتجار والمتعاملين الاقتصاديين بالتسويق والتعاون مع الجامعة الإسلامية، وفتح تخصصات دقيقة في مجال المعاملات الإلكترونية فقها

وقانونيا واقتصاديا، مبرزين أن الضرورة أصبحت تقتضي ضرورة إبرام اتفاقيات تعاونية بين الجامعة ومديريات التجارة، ومفتشيات الضرائب الولائية من أجل التكوين، والتدريب، وتبادل الخبرات. وخلال إشرافه على افتتاح الملتقى، أكد البروفيسور كمال لدرع عميد كلية الشريعة والاقتصاد أن التجارة الإلكترونية لم تعد خيارا، بل واقعا مفروضا على جميع الدول أيا كانت توجهاتها السياسية أو خلفياتها الدينية، انطلاقا من الإيجابيات التي تقدمها للمتعاملين بها، مبرزا أنه أصبح لزاما على فقهاء الشريعة الإسلامية بيان الحكم الشرعي لهذه التجارة وبيان مدى مطابقتها للمقاصد العامة للشريعة الإسلامية، موضحا أن إصدار قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية يعد خطوة إيجابية في مجال تعزيز الثقة في البيئة الرقمية عموما والإفادة من إيجابيات ومزايا التجارة الإلكترونية ولكن من الضروري بعد ما يقارب الخمس سنوات من إصداره الوقوف وقفة تقييمية لمضمونه ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه. من جهته قدم البروفيسور نور الدين

بوكريدي وجهة نظر فقهية في مداخلته حول التجارة الإلكترونية ومتطلباتها بين الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية واستحضار الأبعاد المقاصدية، حيث تطرق إلى الحكم الشرعي والفقهي لجميع التفاصيل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بدءا من الفصل في حكم جواز هذه التجارة، مؤكدا على جوازها مع توفر الضوابط الفقهية والشرعية اللازمة لذلك، وأهمها أن يكون التطبيق سليما من الناحية الفقهية، يتوفر فيه شرط التزام التجار بأخلاقيات التجارة والابتعاد عن الغش والتدليس، والتزوير، وكذلك اشتراط المعلوماتية للسلعة والثمن وان تكون السلعة طاهرة غير مخالفة للشريعة الإسلامية.

ويدورها أوصت الدكتورة ليلي بعناش خلال مداخلتها بضرورة التنظيم القانوني للتسويق عبر المؤثرين لمتدخلة بضرورة إصدار تشريعات تنظيمية جديدة، تتعلق بتنظيم قواعد السلوك في ميدان التسويق عبر الأنترنت، التدخل لتنظيم مهنة المؤثر الإلكتروني وتحديد واجباته والتزاماته، وتعديل القانون المدني لجعله يتماشى مع واقع الحياة.

## DESSALEMENT DE L'EAU DE MER ET TRAITEMENT DES EAUX USÉES Ateliers sur les technologies émergentes

L'Agence nationale de valorisation des résultats de la recherche et du développement technologique (Anvredet) compte organiser à la fin de ce mois de mai, à Alger, quatre ateliers thématiques sur les technologies émergentes dans le domaine du dessalement, de la réutilisation des eaux usées, de la production d'hydrogène et du dessalement solaire (thermique et photovoltaïque) pour lutter contre le stress hydrique.

Cette rencontre intervient dans un contexte marqué par un déficit pluviométrique important et dont l'incidence sur le taux de remplissage des barrages et la reconstitution des eaux souterraines est indéniable. Plusieurs moyens alternatifs ont été mis en place par le gouvernement pour pallier cette vulnérabilité en misant sur l'exploitation, notamment des eaux non-conventionnelles. Plusieurs experts devraient participer à ces ateliers, co-organisés avec la Chaire Unesco de Montpellier et l'Institut européen des membranes, qui seront sanctionnés par une série de recommandations qui seront transmises, selon le directeur de l'Anvredet, au ministère de l'Enseignement supérieur. L'Agence tentera, pour sa part, de signer des

conventions avec plusieurs universités algériennes en vue de l'exploitation de ces données. Par ailleurs, souligne Nadjib Derouiche, «les trois premiers lauréats des meilleurs projets de recherche dans le domaine de l'eau préparés, avec la participation de l'Agence de gestion intégrée des ressources en eau et l'Association africaine des membranes seront primés en marge de ces ateliers qui verront la participation des experts de renom dans le domaine du dessalement et de la réutilisation des eaux usées». Selon lui, «cette rencontre verra également la participation de l'Institut panafricain de Tlemcen où des étudiants venus de plusieurs pays africains pourront bénéficier d'une formation en matière de dessalement d'eau». Il faut savoir, affirme Derouiche, que l'Algérie accorde une grande importance aux projets de dessalement d'eau de mer. Un programme a été élaboré pour la construction de 11 méga-stations dont la capacité dépasse les 100.000 m<sup>3</sup> par jour et qui totalisent une capacité de production de 2,1 millions de mètres cubes par jour. Vient ensuite le nouveau plan d'urgence qui a été récemment mis en place pour la construction de cinq

nouvelles stations de 300.000 m<sup>3</sup> à l'horizon 2024. Et, poursuit-il, «contrairement aux 11 stations de dessalement construites en partenariat avec des sociétés étrangères, les 5 nouvelles seront l'œuvre d'un conglomerat de sociétés algériennes qui auront aussi à les exploiter». Actuellement, fait-il savoir, la totalité de ces stations couvre 17% des besoins de la population en eau potable, alors que les autorités envisagent d'atteindre 42% à l'horizon 2030 après la mise en service des différentes stations en cours de construction.

### RÉDUIRE LES FUITES D'EAU

Pour lui, «le plus grand problème qui se pose en Algérie est la gestion des fuites d'eau dans les réseaux de distribution». Une grande partie de l'eau produite est, dit-il, «perdue lors de son transport, et ce, malgré les efforts de la Société des eaux et de l'assainissement d'Alger (Seaal) qui effectue des opérations de maintenance et de réparation des canalisations». Une situation que la Seaal explique par le fait que «la moyenne d'âge des principales canalisations de transfert est estimée à 35 ans», d'où l'urgence, souligne la Société, «de la



mise en place d'un plan d'action permanent en vue d'effectuer la maintenance et la réparation des canalisations et des équipements hydromécaniques numériques». L'avènement des nouvelles technologies avec l'intelligence artificielle pourrait contribuer, estime Derouiche, «à mieux maîtriser ce dysfonctionnement et réduire considérablement ces fuites». Et d'ajouter : «D'autres ressources non négligeables demeurent aussi peu exploitées, à l'image des eaux usées

qui constituent un gisement très important pour l'Algérie qui a déjà beaucoup investi dans les stations de traitement de ces eaux qui peuvent être utilisées, notamment en agriculture, sans risques sanitaires pour le consommateur et sans danger pour l'environnement». D'ailleurs, rappelle-t-il, «70% des ressources en eau sont destinées à l'exploitation agricole qui constitue l'un des plus grands secteurs consommateurs d'eau».

■ Assia Boucetta

**ADRAR**

## **La sécurisation des frontières en question**

L'efficacité de la stratégie algérienne dans la sécurisation des frontières à l'ère des situations et défis géopolitiques actuels a été soulignée par les participants à un séminaire tenu samedi à l'université Ahmed Draya d'Adrar à l'initiative de la faculté locale des Sciences humaines, sociales et sciences islamiques.

Lors de cette rencontre axée sur le thème "La stratégie algérienne dans la gestion des frontières entre nécessités souveraines et défis de mondialisation", les intervenants, des universitaires, cadres de la justice et des différents corps constitués, ont mis en avant le rôle de l'Algérie dans la sécurisation des frontières imposé par les enjeux socio-économiques et sécuritaires des pays limitrophes requérant, de ce fait, la consolidation et la coordination des efforts entre ces Etats pour affronter ces défis.

Le recteur de l'université d'Adrar, Mohamed Amine Benamar, a souligné, à ce propos, que cette rencontre "revêt une grande importance, du fait que la sécurisation et la protection des frontières font partie des missions hautement sensibles et des devoirs sacrés indiscutables".

M. Benamar s'est félicité de l'organisation de pareille rencontre, rehaussée par la participation des autorités locales, des représentants du Conseil national économique, social et environnemental, des représentants de la Cour d'Adrar, de la Cour suprême, du Commandement régional de la Gendarmerie nationale de la 3ème Région et de l'inspection des divisions des Douanes Algériennes, venus l'enrichir à la faveur d'une approche de sécurisation des frontières et de la consolidation des actions préventives et de développement.

Pour sa part, le président du séminaire, Abdelkader El-Hala, de l'université d'Adrar, a indiqué

que cette rencontre a pour objectif de "circonscrire les différentes menaces qui guettent l'Algérie sur son étendue territoriale frontalière, terrestre et maritime, à l'ère des défis régionaux politiques et sécuritaires, des pressions internationales et de la mondialisation dans toutes ses dimensions, l'obligeant d'opter pour une approche préventive de sécurisation des frontières axée sur l'ouverture socio-économique sur ses voisins".

Dans son intervention, le président de la Cour d'Adrar, Abdelouafi Khelifi, a fait savoir que ces rencontres font partie des mécanismes susceptibles de "conscientiser la société sur les risques et menaces afférentes à la sécurisation de nos frontières en vue d'établir, de manière prospective, des stratégies aux divers problèmes imposés, notamment la lutte contre le crime transfrontalier, le trafic de drogues et la contrebande qui épuisent aussi bien la productivité nationale que le pouvoir d'achat du citoyen, état de fait nécessitant une haute vigilance et la mobilisation de tout un chacun pour faire face à ces défis".

L'universitaire de Laghouat Chems Bouchenafa a mis en évidence, dans son exposé, une approche sur la gouvernance de l'administration des frontières en tant qu'entité culturelle et politique reflétant l'interaction de la composante socio-économique de la société.

Et d'ajouter: "dans un contexte de globalisation et de numérisation, les développements de la notion des frontières ont fait face au problème de leur gestion qui requiert la mise au point d'une vision globale basée sur le concours et la coordination entre pays frontaliers limitrophes et les différents corps responsables de la sécurisation des frontières dans le respect de la souveraineté des pays voisins".

# متفرقات

وهران:

## تنصيب المدراء الجدد للجامعات الثلاث بوهران

خلفا للأستاذ مصطفى بلحاكم، في حين تم تنصيب الأستاذ حمو أحمد، أستاذ تعليم عالي في مادة الفيزياء، مديرا لجامعة العلوم والتكنولوجيا "محمد بوضياف".

ودعا رئيس ديوان وزير التعليم العالي والبحث العلمي المسؤولين الجدد عن المؤسسات الجامعية بوهران إلى العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المسطرة من قبل الوزارة الوصية وبالتالي تحسين نوعية التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى مؤسساتهم.

وذكر نفس المتحدث أن هذه العملية التي أجرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اليوم على إدارات الجامعات الثلاث لوهران "تعني تغيير إطرارات قدموا الكثير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر وليس إنهاء مهام".

تم أمس تنصيب المدراء الجدد للجامعات الثلاث لوهران تحت إشراف رئيس ديوان وزير التعليم العالي والبحث العلمي، قندوزي توفيق.

تم بقاعة المحاضرات للقطب الجامعي "مراد طالب سليم" بجامعة وهران 1 "أحمد بن بلة" تنصيب الأستاذ شعلال أحمد، أستاذ التعليم العالي للغات والرئيس السابق لجامعة البلدية 2، رئيسا لجامعة وهران 2 "محمد بن احمد" خلفا للأستاذ بلاسكة اسماعين الذي كان يشغل في نفس الوقت منصب رئيس الندوة الجهوية لجامعات الغرب.

كما تم بنفس المناسبة تنصيب الأستاذ أمين عبد المالك، أستاذ التعليم العالي في تخصص الإعلام الآلي والمدير السابق للمدرسة الوطنية متعددة التقنيات بوهران، مديرا لجامعة وهران 1 "أحمد بن بلة"

## وهران

### تنصيب المديرين الجدد للجامعات الثلاث

● أشرف رئيس ديوان وزير التعليم العالي والبحث العلمي قندوزي توفيق، أمس، على مراسيم تنصيب المديرين الجدد للجامعات الثلاث لوهران، حيث تم بقاعة المحاضرات للقطب الجامعي مراد طالب سليم بجامعة وهران 1 أحمد بن بلة تنصيب الأستاذ شعلال أحمد، أستاذ التعليم العالي للغات والرئيس السابق لجامعة البليدة 2، رئيسا لجامعة وهران 2 (محمد بن أحمد) خلفا للأستاذ بلاسكة اسماعين الذي كان يشغل في نفس الوقت منصب رئيس الندوة الجهوية لجامعات الغرب. كما تم تنصيب الأستاذ أمين عبد المالك، أستاذ التعليم العالي في تخصص الإعلام الآلي والمدير السابق للمدرسة الوطنية متعددة التقنيات بوهران، مديرا لجامعة وهران 1 أحمد بن بلة. خلفا للأستاذ مصطفى بلحاكم. في حين تم تنصيب الأستاذ حمو أحمد، أستاذ التعليم العالي في مادة الفيزياء، مديرا لجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف.

ق- ٢٠

## ORAN

### INSTALLATION DES NOUVEAUX RECTEURS DES TROIS UNIVERSITÉS

Les nouveaux recteurs des trois universités d'Oran ont été installés, hier, lors d'une cérémonie présidée par le chef de cabinet du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Guendouzi Toufik.

La cérémonie s'est déroulée à la salle des conférences du pôle universitaire Mourad Taleb Salim de l'université Oran 1 Ahmed-Ben Bella, avec l'installation de Chaalal Ahmed, professeur d'enseignement supérieur des langues et ex-recteur de l'université de Blida 2, comme recteur de l'université d'Oran 2 Mohamed-Benahmed en remplacement du P<sup>r</sup> Belaska Smaïn, qui occupait le même poste, ainsi que celui de président de la Conférence régionale des universités de l'Ouest.

A la même occasion, Amine Abdelmalek, professeur d'enseignement supérieur, spécialisé en informatique, ex-directeur de l'Ecole nationale polytechnique d'Oran, a été installé comme recteur de l'université d'Oran 1 Ahmed-Ben Bella en remplacement de

Mustapha Belhakem, ainsi que Hammou Ahmed, professeur d'enseignement supérieur en physique, installé en qualité de recteur de l'université des sciences et de la technologie Mohamed-Boudiaf.

Le chef de cabinet du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, a appelé les nouveaux responsables des établissements universitaires d'Oran à réaliser les objectifs stratégiques tracés par le ministère de tutelle et à améliorer la qualité de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique au niveau de leurs établissements respectifs.

Le même responsable a souligné que «ce mouvement, opéré par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, aujourd'hui, dans la gestion des trois universités d'Oran, signifie un changement de cadres qui ont beaucoup donné au secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique en Algérie et non une fin de mission».

# Changements à l'université d'Oran

**L**e ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique a opéré un mouvement au sein des directeurs d'universités de la wilaya d'Oran.

Les nouveaux directeurs ont été installés, hier, dimanche 14 mai, et selon le Conseil national de l'enseignement supérieur, les universités touchées par ce mouvement sont Oran 1 et 2 ainsi que l'USTO. Les raisons de ce changement n'ont pas été révélées.



## ► CITÉ DES 70 LOGEMENTS DE L'UNIVERSITÉ DE GUELMA L'INSÉCURITÉ FAIT RÉAGIR LES ENSEIGNANTS

Les derniers rebondissements d'un vol de surpresseurs (pompes à eau) dont ont été victimes, la semaine dernière, des habitants de la cité des 70 logements de fonction de l'université 8 Mai 1945 de Guelma, a fait réagir les enseignants. *«Il est inconcevable qu'une cité comme la nôtre soit ouverte à toutes les tentatives, tentatives et vols qualifiés»*, ont révélé, hier, à *El Watan* des habitants de cette cité, visiblement offusqués par la dégradation de la situation sécuritaire qui prévaut dans ce lieu. En effet, bien que le site soit clôturé avec pour unique entrée un poste de sécurité avec la présence de vigiles, un jeune inconnu a pu entrer dans la cité qui, faudrait-il le souligner, avait, la veille, fait l'objet d'un premier vol de pompes. Sur leurs gardes, des habitants ont réussi à maîtriser l'intrus. S'ensuivront les procédures policières habituelles en de telles circonstances avec dépôt de plainte et arrestation du jeune. *«Le gardiennage de cette cité est à la charge de l'université de Guelma. Le portail électrique ne marche plus depuis des mois voir des années. L'éclairage public est insuffisant et le nombre de vigiles affectés à cette mission ne couvre absolument pas l'étendue du lieu»*, tiennent à préciser nos interlocuteurs. Notons enfin que cette cité n'est pas l'unique à avoir été la cible de vols, en l'occurrence, des câbles électriques, tuyauteries et autres équipements des biens publics et privés à Guelma. Les arrestations de voleurs sont quotidiennement annoncées par les services de la sûreté et de la Gendarmerie nationale, mais force est de constater que le phénomène n'a pas été réduit significativement.

*Karim Dadci*

**Le psychiatre-addictologue Amine Benyamina au **Le Quotidien****

**«Je ne suis pas de ceux qui piétinent leur diplôme algérien une fois arrivés là-bas»**

■ Nous publions ici l'entretien qui nous a été accordé par le Docteur Amine Benyamina, en raison d'une panne technique qui ne nous a pas permis de le mettre à la disposition de nos lecteurs du Centre et de l'Ouest dans notre édition papier.



**Il est là, à la réception de l'Hôtel Liberté d'Oran, bien avant le rendez-vous d'entretien. Hyperactif, il bouge trop, parle, s'agite, consulte l'actu, répond aux messageries, s'assoit puis se lève, marche à grands pas puis s'arrête... Insaissable. Ou presque. Si c'était un enfant, on aurait diagnostiqué chez lui une pathologie d'hyperactivité. Mais voilà, Amine Benyamina n'est plus un enfant aujourd'hui.**

**Propos recueillis par Houari Saaidia**

Il a 57 ans, et on ne compte plus ses fonctions : psychiatre addictologue, chef de service hospitalier, prof universitaire, président de plusieurs fondations, fondateur d'un congrès international, rédacteur en chef d'une revue... Bref, de quoi remplir une demi-page de journal. «Pardon, maintenant je suis à vous. A votre aise, comme vous voudrez. Prenez votre temps, le programme de la formation ne commencera pas de sitôt», nous dit-il courtoisement. Après l'envoi d'un e-mail «urgents» et la consultation d'un message de France 2, le docteur se dit donc prêt pour l'interview. «Sans être indiscret, le message de France 2 a-t-il un rapport avec votre passage hier soir sur cette chaîne ?», demandons-nous au professeur. «Tout à fait. C'est un message de remerciement en quelque sorte», répond-il l'air ravi. Tout en le remerciant pour sa «précieuse collaboration à cette émission de service public», France 2 fait savoir au psychiatre qu'elle était leader des antennes dans la soirée du mercredi 26 avril, avec la diffusion du téléfilm «Maman ne me laisse pas m'endormir», qui raconte la descente aux enfers d'un ado accro aux drogues, et le débat qui s'en est suivi sur l'addiction aux médicaments. Le film, s'est réjoui la chaîne, a rassemblé 3,6 millions de téléspectateurs et le débat, auquel a participé le Pr Benyamina, un peu plus de 2 millions.

«Les retours tant de la chaîne que des téléspectateurs sont au-delà de l'éloge sur la parole que vous portez, et nous sommes très fiers d'y avoir contribué», écrit encore France 2 au docteur Amine Benyamina, un incontournable de la scène médiatique, politique et médicale en France.

Malgré un calendrier des plus surchargés, il n'a pas hésité à sacrifier quelques rendez-vous en France et ailleurs pour se libérer pour sa mission d'Oran : une session de formation nationale sur des thèmes pointus

en relation avec les addictions à animer au profit de plusieurs psychiatres addictologues algériens, organisée par la boîte spécialisée dans la formation médicale et l'évènementiel médical, Djazair Health. Mais il semble que ce n'est pas l'unique mobile, le manque -au sens addictologique- de la ville natale y est pour quelque chose dans le choix de notre célèbre psychiatre. Evidemment, pour le patron de l'Hôtel Liberté, la présence du Pr Benyamina à Oran, pendant cinq jours et chez lui en plus, cela ne pouvait lui passer sous le nez. Quels qu'en soient la passion ou le métier : le sport ou la culture, l'art ou la littérature, le chant ou la danse, le théâtre ou le cinéma, la mode ou la couture, la politique ou l'économie, le droit ou la technologie, la science ou la poésie, la biologie ou la robotique, «tout Algérien qui représente un modèle de réussite en son domaine mérite, au moins, qu'on lui exprime notre fierté et notre reconnaissance morale en tant qu'Algériens», souligne en passant M. Afane. Le professeur psychiatre apprécie. Ce dernier, sur la même longueur d'onde, souhaite de tout cœur pouvoir faire profiter son pays, l'Algérie, de son expérience dans le domaine qui est le sien, la psychiatrie-addictologie. «Mais sans un cadre institutionnel y afférent entre l'Algérie et la France, la collaboration (bilatérale) est un vain mot». Pour cela, «je ferai tout ce qui est en mon possible pour intervenir aussi bien auprès des académiques qu'auprès des politiques».

C'est un gars qui pèse ses mots, il faut bien lui faire confiance. Son entregent, sa volonté évidente de plaire, son côté tactile, Benyamina les cultive auprès des politiques. «J'ai compris qu'ici, il fallait être dans les réseaux», admet-il. Dès son arrivée en France, il s'encarte au PS, tendance Fabius et accède à des responsabilités locales. Puis il jette la rose et se place dans le sillon d'un certain... Emmanuel Macron. Il fait partie des fidèles de la première heure, ceux du meeting de la Mutualité. Tous les mois, il se rend à une réunion d'un petit groupe de conseillers santé de la République en marche. «Il a un côté carriériste», souffle un politicien. Certes, mais cela ne l'empêche pas de taper du poing sur la table et de prendre à témoin l'opinion publique. «Je suis macron-compatible, mais pas macron-fanatique», lance-t-il.

**Amine Benyamina en quelques lignes**

Né en 1966 à Oran, il est spécialiste en addictologie et chef de service de psychiatrie et d'addictologie de l'Hôpital Paul-Brousse de l'AP-HP (Assistance publique des Hôpitaux de Paris). Il est également Professeur de la Faculté de médecine de Paris XI. Amine Benyamina est par ailleurs président de la Fédération française d'addictologie (FFA), président du Fonds actions addictions (FAA) et président du Collège national universitaire (CNU) d'addictologie et la Collège d'addictologie de l'AP-HP. Rédacteur en chef de la revue *Alcoolologie et Addictologie* et administrateur de la Société française de psychiatrie biologique et neuro-psychopharmacologie (AFPBN), A. Benyamina est l'auteur de plus de 100 articles scientifiques référencés traitant des questions de thérapie, de bio-marqueurs et de comorbidités psychiatriques et addictives. Il a également écrit plusieurs ouvrages à vocation académique et pédagogique et coordonné plusieurs ouvrages collectifs. Il est enfin l'auteur d'ouvrages à destination du grand public traitant des questions d'addiction, notamment le cannabis et l'alcool. Il a publié entre autres ouvrages : «Promis, demain j'arrête», «Addiction au cannabis», «Le verre de trop», «Alcool et troubles mentaux», «Addictions et comorbidités» et «Comment l'alcool détruit la jeunesse». Il est d'autre part le fondateur du Congrès international d'Albatros d'addictologie qui se tient à Paris tous les ans.

**Le Quotidien d'Oran : D'ordinaire, en France, les médecins à diplôme étranger se perdent dans des hôpitaux de seconde zone. Comment Amine Benyamina, jeune médecin débarquant d'Algérie au milieu des années 90, a-t-il pu faire l'exception en s'installant assez rapidement sur la plus haute marche de la médecine française et en intégrant un cercle très restreint de conseillers en Santé auprès des plus hautes instances de la République française ?**

**Pr Amine Benyamina :** Ça ne s'est pas fait en une seule fois. J'ai mis des années à accéder à cette place enviée et importante. Mais ce n'était pas au départ mon ambition. Encore moins mon obsession. C'est en fait le résultat d'un processus. J'ai commencé comme tous les médecins diplômés à l'étranger, notamment les Algériens qui constituent le plus grand contingent. C'est-à-dire au bas de l'échelle, en travaillant comme tous. La seule différence peut-être, c'est le fait que j'étais vite militant pour la cause. Je me suis battu avec d'autres médecins pour faire reconnaître notre qualité et pour aussi, et cela je l'ai toujours dit, ne pas piétiner le diplôme que nous avons eu en Algérie et, par là même, montrer la valeur de l'enseignement que nous avons reçu dans notre pays d'origine et la qualité de formation qui était la nôtre. Cela était pour moi un fil rouge que je n'ai jamais lâché. Ce travail acharné a fini par payer et, de fil en aiguille, j'ai activé et milité, y compris dans le syndicalisme, pour faire entendre notre voix et faire reconnaître notre importance dans ce système. Au fil du temps, je me suis construit une visibilité dans la discipline qui a attiré l'attention des politiques pour leur politique à eux.

**Le Q.O. : Il fallait donc se battre avec bravoure contre la discrimination, quitte à s'enchaîner aux grilles de l'Ordre des médecins.**

**Pr Amine Benyamina :** Oui je l'ai fait. Mais ce n'est pas le seul fait. L'histoire, c'est qu'entre 1996 et 1999, nous étions dans une impasse pour la plupart d'entre nous parce qu'il n'y avait aucun texte législatif permettant à un médecin non diplômé de France d'exercer et d'être reconnu. Nous étions sur un statut très précaire de faisant fonction d'interne (FFI), c'est-à-dire même pas interne, avec en plus la nécessité de courir après les stages d'hôpital en hôpital tous les six mois. Avec pour conséquences, une instabilité personnelle et familiale et une précarité matérielle en raison des salaires bas du régime FFI. Nous étions donc dans une triple instabilité : sur les papiers, sur le salaire et sur le travail. Nous étions dans ce schéma : face à nous, un ministère de Santé qui commençait à tendre l'oreille mais face à celui-ci une alliance de médecins français défavorable à notre intégration et un Ordre de médecins qui ne nous voyait pas d'un bon œil. Ceci alors que les praticiens et les chefs de services dans les hôpitaux, eux, avaient besoin de nous parce qu'ils vivaient dans un désert en matière de démographie médicale. Autrement dit, nous avions, contre nous, une instance institutionnelle qui était conservatrice et elle le demeure et, avec nous, une corporation professionnelle de médecins praticiens, mais qui n'était pas puissante. Dès lors, pour nous, la seule solution à cette équation consistait à démonter aux Français que pour pouvoir se soigner il fallait nous aider à convaincre l'Ordre des médecins de nous reconnaître et de nous incorporer. Et la meilleure façon pour mettre en œuvre ce plan, c'était des coups d'éclat parmi lesquels il y avait celui-là (l'action d'enchaînement aux grilles de l'Ordre des médecins) que l'histoire a retenu.

**Q.O. : Cela est un résumé très résumé de votre parcours de militant en France. Mais avant que vous ne débarquiez à Paris, diplôme de médecin-psychiatre en main,**

**quels ont été les points marquants de votre biographie ?**

**Pr Amine Benyamina :** J'ai eu mon diplôme de médecin à la Faculté d'Oran en mai 1996. Je ne voulais pas trop attendre pour faire une formation par la suite, un peu comme tous ceux qui veulent apprendre des choses qu'on n'apprend pas chez soi. Je suis parti ainsi en France en juillet 1996.

**Q.O. : Mais avant, vous étiez déjà en France avec votre famille, n'est-ce pas ?**

**Pr Amine Benyamina :** Tout à fait, entre 11 et 17 ans. J'ai fait mon collège/lycée et je suis rentré ensuite au bled, où j'ai passé mon Bac puis j'ai eu mon diplôme de psychiatrie à la Faculté de médecine d'Oran. Je me suis marié et j'ai eu un enfant en 1995. Près d'un an plus tard, j'ai décidé d'aller en France pour faire une sous-spécialité de psychiatrie. Arrivé à Paris en été 1996, j'étais hébergé par ma sœur. Vite, je me suis rendu compte que je n'avais aucune possibilité de travailler ni de vivre de mon métier. J'ai tapé à toutes les portes, en vain. C'est à ce moment-là que ma fibre militante s'est exercée et s'est affinée en quelque sorte. J'ai rencontré des gens formidables en France, il faut le reconnaître. Des gens de la Ligue des droits de l'Homme, des associations humanitaires... Il y avait des collectifs qui étaient sur place. Evidemment, je n'étais pas seul mais il y avait tout un groupe de copains plus ou moins dans la même situation que moi. On a organisé les choses et, peu à peu, on est sorti de l'ombre. Trois ans de militantisme. 1999, le ministre de la Santé de l'époque, Bernard Kouchner, a fait sortir un texte permettant de nous régulariser. Nous avons été régularisés donc et chacun de nous a commencé à travailler. Moi, j'ai eu mon premier poste d'assistant à l'hôpital psychiatrique. Ensuite, j'ai passé mon concours de praticien hospitalier, mais je me suis tourné vers un service universitaire. C'est là où ma carrière a basculé, le déclin. J'ai ainsi quitté les Hôpitaux psychiatriques pour aller à l'Assistance publique des Hôpitaux de Paris (AP-HP), un prestigieux centre hospitalier universitaire pour Paris et l'Île-de-France regroupant plus d'une trentaine d'hôpitaux, où j'ai fait toute ma carrière. J'y suis entré par la petite porte, j'étais faisant de fonction interne (FFI) dans mon hôpital (Hôpital Paul-Brousse), dans mon service (psychiatrie addictologie)... que je dirige maintenant. Je me souviens, quand je me suis inscrit comme FFI, le patron de la psychiatrie Paris-Saclay ma dit : «Monsieur Benyamina, vous pouvez évidemment faire de la psychiatrie, mais n'espérez jamais une carrière à l'Assistance publique. Je vous conseille d'aller trouver un poste à 50 kilomètres de Paris dans les Hôpitaux psychiatriques». L'ironie du sort veut que la place qu'il avait à l'époque, c'est moi qui l'occupe aujourd'hui. Et même beaucoup plus.

**Q.O. : Cette phrase à la limite du dédain qui de plus est venant d'un éminent psychiatre, qu'on imagine bien qu'elle vous aurait blessé dans votre amour-propre, a-t-elle suscité dans le for intérieur du jeune «faisant de fonction interne» un sentiment de défi ? Une pulsion de l'inconscient ?**

**Pr Amine Benyamina :** Peut-être que oui. Probablement. Inconsciemment j'avais besoin de prouver des choses aux autres, à moi-même surtout. Mais une chose est sûre, j'avais l'envie et la rage. Et donc là, j'ai passé le PH (praticien hospitalier) et j'ai commencé à travailler. J'ai débuté avec un chef de service, décédé il n'y a pas si longtemps, qui m'a fait confiance. Le grand professeur Julien Daniel Gueffé (éminent professeur français de psychiatrie à l'Université de Paris-Descartes, praticien attaché à la clinique des maladies mentales et de l'encéphale à l'Hôpital Sainte-Anne). Il m'a demandé de faire équipe avec lui. Il m'a dit : «Puisqu'il n'y a pas de poste pour toi, je te propose les patients qui ont des problèmes d'addiction et d'alcool et d'aller les voir au centre hépatobiliaire». C'est comme ça que j'ai commencé à m'intéresser à l'alcool.

## «Je ne suis pas de ceux qui piétinent leur diplôme algérien une fois arrivés là-bas»

Suite de la page 11

**L**e Pr Gueffi a quitté ensuite l'Hôpital Paul-Brousse en 2000 pour aller à l'Hôpital psychiatrique de Sainte-Anne. Puis un autre professeur est arrivé, le Pr Michel Reynand (psychiatre et addictologue français, professeur des universités et praticien hospitalier qui a travaillé à structurer l'addictologie comme discipline en France, puis en créant le Fonds Actions Addictions). C'est lui qui m'a le plus fait confiance et m'a chargé d'organiser un grand service d'addictologie universitaire en France. Ce à quoi je me suis déployé depuis lors.

**Q.O. : C'était donc le point de départ de votre carrière d'addictologue. Faisant un saut dans le temps jusqu'à fin 2017 pour retrouver cette lettre que avez adressée au Président Emmanuel Macron, lui demandant de décréter les addictions «Grande cause nationale». Espérez-vous toujours obtenir gain de cause ?**

**Pr Amine Benyamina :** Oui, je l'espère toujours. En tout cas, je ne désespère pas, d'autant que Macron a été réélu Président dans l'intervalle. Ce n'est pas un secret de Polichinelle : depuis cette époque-là, j'ai une proximité de fait soit avec le chef d'Etat lui-même, soit avec ses équipes et j'ai travaillé avec tous les ministres qui se sont relayés sur le département de la Santé. Il y a cinq jours d'ailleurs j'étais avec le ministre de la Santé et de la Prévention, François Braun, et il m'a chargé d'une mission sur les racines des addictions. Je dois lui remettre un rapport là-dessus, qui permettrait d'avancer sur la question.

**Q.O. : Et quel était l'argumentaire sur lequel vous vous appuyez pour demander au Président Macron de décréter les addictions «Grande cause nationale» ?**

**Pr Amine Benyamina :** Mon argumentaire est d'ordre épidémiologique. Les addictions concernent tout le monde. Elles sont à la fois liées à des produits illicites, des drogues prohibées, et à des drogues licites, tels que l'alcool, le tabac, le poppers et les médicaments. On sait d'autre part que les drogues touchent de plus les jeunes qui sont l'avenir de l'humanité. Et en France, on a aujourd'hui un grand débat sur le tabac, l'alcool, le cannabis, etc. Le raisonnement est le même en Algérie, toutes proportions gardées. En Algérie, je sais, l'un des plus grands sujets d'actualité dans ce domaine est celui lié au phénomène des médicaments détournés... Tout cela constitue, pour nous les psychiatres addictologues, la matière pour organiser un débat national et pour mobiliser la société civile pour cette cause. Voilà en substance la toile de fond de ma demande au président de la République de décréter les addictions «Grande cause nationale» et je pense que le gain de cause viendra un jour. En tout cas, j'ai l'intention et je suis décidé même de questionner à nouveau le Président Macron sur ce sujet dès que j'en aurai l'occasion et je lui présenterai de nouveaux éléments par rapport à 2017.

**Q.O. : Janvier 2023, le professeur Amine Benyamina a été à la tête d'un groupe de médecins de son service ayant reçu la Légion d'honneur. Pouvez-vous nous en parler un peu plus ?**

**Pr Amine Benyamina :** Ecoutez, j'étais le premier surpris. J'étais à l'époque, entre décembre 2022 et janvier 2023, en vacances avec ma famille dans la montagne, quand j'ai reçu vers minuit des messages de félicitations envoyés par des copains. «C'est quoi le truc ?». Ils m'ont dit que mon nom figurait sur la liste de la Légion d'honneur proposée par Macron. J'en étais fier. Ça ne se demande pas, ça ne se porte pas mais ça ne se refuse pas. J'ai été décorée par le Pr Didier Samuel, en sa qualité de PDG de l'Inserm (Institut national de la santé et de la recherche médicale). Je suis fière pour moi, pour ma famille et pour l'Algérie, mon pays. Cette haute distinction est un honneur pour un enfant de l'Algérie, qui est né en Algérie, élevé, instruit et formé en Algérie. Encore une fois, je ne suis pas de ceux qui piétinent leur diplôme d'Algérie une fois ailleurs. Et j'estime que c'est l'Algérie qui est honorée à travers moi.

**Q.O. : Au fait, Professeur, question qui effleure l'esprit de votre présent interlocuteur en voyant, là maintenant, presque tout le monde scotché à l'écran d'un PC portable, un mobile, un smartphone... y compris vous-même entre deux questions/réponses : La cyberdépendance est-elle une pathologie ?**

**Pr Amine Benyamina :** C'est une pathologie qu'on traite mais elle n'est pas inscrite en tant que telle. Disons que ça fait débat. Moi, selon mon expérience, j'en ai discuté avec des confrères et nous tous d'accord sur le fait qu'actuellement la seule affection comportementale qui a été reconnue et répertoriée, c'est le jeu pathologique dit aussi jeu compulsif, qui est défini comme «une pratique inadaptée, persistante et répétée du jeu, causant une détresse cliniquement significative chez le sujet qui la présente». Et notamment le jeu d'argent ou le pari. Mais pour l'instant, tout ce qui est écran, vidéo et tout ça, n'est pas considéré comme un comportement pathologique. Je pense que les lobbys de Net y sont pour quelque chose, au moins. Mais moi personnellement quand je vois les jeunes et comment ça fonctionne les écrans, les tablettes, les machines... je pense qu'on doit faire tout un travail de psychologie. Et puis, ça suit la définition de l'addiction, c'est-à-dire : une atteinte de la vie quotidienne, manque en cas d'absence du produit, altération fonctionnelle, une fréquence excessive, croissante et non contrôlée au détriment d'autres activités, poursuite du comportement malgré les conséquences dommageables, entre autres.

**Q.O. : Justement en parlant des critères principaux pour la définition de l'addiction comportementale selon les classifications diagnostiques DSM 5, même la prière «excessive» risquerait d'être classée en tant que telle. Mais ce raisonnement, tant est qu'il en soit un au sens logique et scientifique, n'est-il pas finalement juste l'effet déformateur de la vulgarisation scientifique ?**

**Pr Amine Benyamina :** Disons que c'est une définition très généralisée. Et donc très imprécise. Ce qu'on ne dit pas parce qu'il y a une vraie évolution là-dessus, c'est qu'on a un substratum neurobiologique qu'on trouve dans le comportement lié à l'addiction. Puis il y a une subtilité entre addiction et obsession. Pour pouvoir être dans une démarche addictive, il faut qu'il y ait la notion de tolérance, c'est-à-dire un même comportement ne produit pas le même plaisir à la même dose. Dans l'addiction, il faut augmenter la dose pour retrouver les mêmes sensations. Par exemple les sucres, on s'est posé la question et là on a vraiment des sujets très «addict» de plus en plus parce qu'ils viennent stimuler le cerveau, ce qu'on appelle le système de récompense. Ce n'est pas le cas de tous les produits. C'est comme le sport, pour prendre un autre exemple. La majorité des sportifs sont heureux et vont bien. Mais vous avez un petit noyau qui fait du surentraînement, ce qu'on appelle la bigorexie, c'est-à-dire l'addiction à l'activité physique ou à l'effort. Ils font du sport quel que soit l'état de leurs corps car s'ils ne stimulent pas leur circuit de récompense ils seront mal à l'aise ou bien pire encore.

**Q.O. : En Algérie, il existe un déficit, tant en effectifs médicaux qu'en structures hospitalières, en matière d'offre de soins de psychiatrie, et ce de l'aveu même du ministère de la Santé qui s'y attèle notamment à travers le «Plan national de promotion de la santé mentale». Ce déficit se révèle d'ailleurs au travers de deux chiffres-clés : 1.000 psychiatres et 24 établissements hospitaliers psychiatriques pour une population de 45 millions d'habitants. A titre comparatif, en France, où vous travaillez, il existe 15.500**

**psychiatres et 617 structures hospitalières psychiatriques pour une population de 68 millions de personnes. Qu'en dites-vous ?**

**Pr Amine Benyamina :** Il est vrai qu'en Algérie la psychiatrie est la discipline qui a été la plus désertée par ses praticiens, notamment les médecins psychologues. Et là, il faut que je corrige ce qui me semble être une idée reçue. En fait, tout le monde ne part pas pour quitter l'Algérie, pour s'installer ailleurs. Chez beaucoup d'entre eux, il y a surtout un besoin de formation qui motive ce départ. La psychiatrie est une discipline généraliste et ce qui est important maintenant c'est de développer les sous-spécialités, telles que la psychothérapie, les thérapies comportementales, l'addictologie, la pédopsychiatrie, la neuro-psychopharmacologie, la psychiatrie interventionnelle, etc. C'est ce large éventail de sous-spécialités qu'il faut développer, surtout dans les grands centres hospitalo-universitaires et en outre faciliter les collaborations avec l'étranger. Moi je suis prof de psychiatrie, j'étais élevé ici en Algérie, formé ici en Algérie, j'ai eu mon diplôme de psychiatrie ici en Algérie, alors je déplore que je n'aie suffisamment pas de possibilité pour venir aider ici en Algérie. Moi je veux bien aider mais il faut que les conditions administratives nous facilitent la collaboration...

**Q.O. : Il n'y a pas de cadre administratif qui permet ce genre de collaboration en psychiatrie, d'une manière générale, entre l'Algérie et la France ? Même pas des jumelages inter-hôpitaux psychiatriques ?**

**Pr Amine Benyamina :** Pas du tout. Absolument pas. Je le dit haut et fort. Et j'appelle de tous mes vœux les responsables pour

qu'il y ait un cadre législatif pour pouvoir faciliter les collaborations entre les deux pays en ce domaine. Et ce d'autant que le contexte politique s'y prête avec ce processus de rapprochement entre les deux pays qui est en train de se dérouler. La mise en place d'un tel cadre nous permettra à coup sûr de collaborer avec nos confrères algériens dans tous les segments pratiques académiques scientifiques liés à la psychiatrie. Il y a beaucoup d'excellents psychiatres en Algérie, dont certains que je connais personnellement comme par exemple la Professeure Aicha Dahdouh au niveau de l'Hôpital psychiatrique d'Oran et aussi maître conférencière à la Faculté de médecine d'Oran, qui est vraiment une excellente addictologue. Pareil à Alger, à Constantine, à Annaba et un peu partout en Algérie, où nous avons de remarquables psychologues. On ne demande qu'à être encadrés et structurés dans un cadre interprofessionnel officiel pour pouvoir collaborer les uns avec les autres. Quant à moi, je ferai tout ce qui est en mon possible en intervenant aussi bien auprès des académiques qu'auprès des politiques pour donner corps à cette idée. L'Algérie et la France sont en train de lancer de grands projets dans d'autres domaines, on ne peut que s'en réjouir, des deux côtés. Mais il n'y a pas que l'industrie, le commerce et les hydrocarbures. Il y a d'autres domaines, qui sont tout aussi sinon plus importants, à mon sens, dont le domaine médical. Là au moins on est dans le consensuel, assurément.

**Q.O. : Un dernier mot peut-être ?**

**Pr Amine Benyamina :** Je veux donner à mon pays l'Algérie sans rien attendre en retour, car elle m'a déjà tant donné.

Houari Saaïdia